خلاصة:

مما سبق يمكننا القول أن المشكل لا يكمن في تغيير النظام المحاسبي المطبق (الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي) و إنما في مدى استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في قبول هدا المولود الجديد و التعايش معه بالطريقة التي يحقق الأهداف المرجوة من خلاله.

و نعتقد أنه لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على الهيئات المسؤولة التعجيل لإعداد خطة للمرور بمرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام الحالي و الإدخال التدريجي للنظام الجديد، تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد و إعداد الإطارات اللازمة التي من شأنها تسيير نظام المحاسبة المالي الجديد، لأن الجزائر في الوقت الحالي مجبرة و مضطرة على تبني أنظمة العولمة بمختلف أنواعها (المؤسسات المالية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، التكتلات الاقتصادية، المنظمة العالمية للتجارة...).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

واقع محافظ الحسابات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر

-دراسة حالة شركة روايال مونديال-كوينين-الوادي-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس LMD
مسار: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطلبة:

- ✓ أبو بكر غريب
- ✓ أسامة بوشول
- ✓ صدام حسين إحمودة

إشراف الأستاذ:

محمد الدينوري سالمي

دفعة: 2013 / 2014

المقدمة العامة

المقدمة العامة

في عالم المال و الأعمال نجد أن المقرضين و المستثمرين يقومون بتجميع حقائق و معلومات تتعلق بماضي الشركات، و ذلك قبل إتحاد أي قرار خاص بإقرارها أو الاستثمار فيها.
و أغلب الحقائق و المعلومات التي يحتاجها المقرضون و المستثمرون الجدد تكون متضمنة في القوائم المالية المنشورة و التي تبين المركز المالي و نتائج الأعمال لتلك الشركات.
و من المعروف أن إعداد القوائم المالية من مهمة إدارة الشركة و ذلك من واقع الدفاتر و السجلات المحاسبية المحتفظ بها.
و لكي تعكس هذه القوائم الوضع المالي و نتائج الأعمال بصورة موثوق بها من وجهة نظر قارئ أو مستخدم القوائم المالية، لا بد أن يكون مصادق عليها من قبل طرف ثالث محايد، و هذا الطرف المحايد هو محافظ الحسابات، و بذلك فإن مهمة إعداد القوائم المالية و مهمة التصديق عليها لا يجب أن تقوم بها نفس الجهة.
و التصديق على القوائم المالية يتمثل في إعطاء المراجع لرأيه حول مدى عدالتها و الذي يضمنه في تقريره في نهاية المراجعة.
و على ضوء هذا التقرير يكون في استطاعة مستخدمي القوائم المالية المقرضون و المستثمرون و غيرهم من المهتمين بالقوائم المالية، أن يتخذوا القرارات الاقتصادية السليمة و الرشيدة، حيث أن رأي المراجع يزيد من ثقة مستخدمي القوائم بالبيانات و المعلومات المتضمنة بها.
و أثناء قيام محافظ الحسابات بمهامه، فإنه يتخذ في ذلك مسلكا محددا يبين فيه الإجراءات و الخطوات اللازمة لأداء مهمته على أكمل وجه، و هذا ما سنحاول التفصيل فيه في هذا البحث، و ذلك من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد؟

و لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع، نقترح بعض الفرضيات التي سنحاول من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية:

1) ما هي طبيعة و دور محافظ الحسابات؟
2) ما مدى تأثير تقرير محافظ الحسابات على قرارات مستخدمي القوائم المالية؟

أسباب اختيار الموضوع:

1- جانب ذاتي:

- الميل الطبيعي إلى احتراف مهنة محافظ الحسابات.
- حب الإطلاع على هذا النوع من المواضيع الحساسة.

2- جانب موضوعي:

- تطوير مهنة محافظ الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة.
- محاولة تقديم أو إعطاء صورة أكثر وضوحا حول مهنة محافظ الحسابات و الدور الذي يلعبه.

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: واقـع المخطط المحاسبي الوطني

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني أول خطوة في مجال ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية، و قد جاء ليحل محل النموذج المحاسبي الفرنسي الذي كان سائدا، و الذي كان يتماشى مع الواقع الاقتصادي الليبرالي الذي يعتبر الربح فيه هو الهدف الأساسي الذي يحدد و يوجه السياسات الاقتصادية على المستويين الجزئي و الليبرالي.

و تفاديا كذلك لأوجه القصور التي ميزت المخطط المحاسبي الفرنسي مع بداية الستينات، تدارك المخطط المحاسبي الجزائري تناقضاته و مشاكله و اتجه نحو إتباع مسار آخر مغاير يتفق مع التوجهات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية التي كان النظام الجزائري آنذاك يسعى إلى تجسيدها من خلال المخططات التنموية التي شرع في تطبيقها انطلاقا من نهاية الستينات من القرن الماضي.

و لقد كان منطلق هندسة المخطط المحاسبي الجزائري بما يعرف بالمخطط المحاسبي الوطني هو ضمان خلق بنك للمعلومات يسخر لمختلف الاستخدامات في كل المستويات الإدارية و التنظيمية سواء كانت تخص الأجهزة المركزية أو الأجهزة المحلية. و كانت أسسه الهيكلية و التفسيرية متفتحة و منسجمة إلى قدر كبير مع الكثير من العوامل و المتغيرات البيئية المحلية و الدولية وقتذاك، و كان يهدف على وجه الخصوص لتلبية الاحتياجات و المتطلبات من المعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال المخططات الوطنية.

إلا أن الوضع الآن أصبح مغايرا، حيث تعرف الجزائر تغيرات جذرية في كـــافة المجالات و خاصة في مجال تنظيم و توجيه الاقتصاد الوطني كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق، و كذلك الشراكة مع الاتحاد مع الاتحاد الأوروبي و التغيرات المستقبلية التي ستحدث خصوصا مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كل هده المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية و إفرازات العولمة.[1]

1 ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 150.

فمن خلال الممارسة المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر و مع ظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني، كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه و محاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية و دلك من خلال إعداد إطار تصوري يتضمن الحسابات و قواعد عملها و الطرق المحاسبية المعتمدة في التقييم و إعادة التقييم و إضافة القوائم المالية غير الموجودة فيه و تعديل الموجودة منها.

و تجدر الإشارة إلى أن التعديل الوحيد الذي عرفه المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975/35 المؤرخة في 29 أفريل 1975 كان سنة 1999 بموجب القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط المحاسبي الوطني لنشاط الشركات القابضة و إدماج حسابات المجمعات، نجد أن هدا التعديل لم يمس بمحتوى المخطط في حد ذاته و إنما أضاف بعض الحسابات التي لم تكن موجودة من قبل كحساب 428 توظيفات مالية، حساب 109 مساهمات مهتلكة... .[1]

و إن دل على شيء إنما يدل على أن الجانب المحاسبي في الجزائر لم يتماشى و وتيرة التغيرات و التحولات التي شهدتها الجزائر أثناء المرور و الانتقال إلى اقتصاد السوق، فاقتصاد السوق يتطلب أدوات و وسائل جديدة تتلاءم و الظروف الراهنة للعولمة و المعايير المحاسبية الدولية، و القوائم المالية وفقا للمخطط المحاسبي الجزائري تعتبر غير مفيدة للمستثمرين و المقرضين بقدر ما هي مفيدة و موجهة إلى مصالح الضرائب و تلبية حاجيات المحاسبة الوطنية.

1 شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر، 2008، ص 13.

المطلب الثاني: أسباب و مراحل انجاز النظام المحاسبي الجديد

1- أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد:

كما تم الإشارة إليه فيما سبق، فان الجزائر مند و أن تبنت النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي الحالي (المخطط المحاسبي الوطني) الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه لم تقم بأي تعديل يمس بمحتواه بغية تماشيه و التطورات و التحولات التي عرفها الاقتصاد و لا لسد الثغرات و النقائص مثل التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الإجاري، العمليات بالعملة الأجنبية.....الخ.

و لهدا كان من الضروري تدارك الوضع و دلك من خلال تبني نظاما جديدا يتماشى و التطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني.

و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت بالجزائر للتوجه إلى النظام المحاسبي الجديد في ما يلي:

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات،
- الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية و السماح لنا بالعمل على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.
- النقائص و الثغرات التي خلفها النظام الحالي الذي يتلاءم و النظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق.
- إمكانية تطبيق الكيانات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.
- الاعتماد على مبادئ و قواعد واضحة التي تساعد التوجه المحاسبي للمعاملات، تقييمها و إعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري و غير الإداري بالقواعد، و تسهيل مراجعة الحسابات.
- محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات و المعاملات المالية و المحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، لان التنوع المحاسبي بين الدول ينجر عنه مشاكل عديدة، يمكن أن نذكر منها ما يلي:[1]

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007، ص 03.

- عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم التي لها عدة فروع و مؤسسات تابعة لها في دول أجنبية، حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجودة فيـها، و على المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفروعها إلى قوائم و تقارير معدة حسب المعـايير و المبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم.
- غياب مجال للمقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلى عدم التجانس في المخرجات الموجهة إلى المستعملين و بالتالي إلى ضعف جودة و نوعية المعلومات.

2- مراحل انجاز النظام المحاسبي الجديد[1]

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من قبل البنك الدولي، هده العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين و بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة و تحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-1975 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة و المتعاملون الاقتصاديون الجدد، و قد مرت هده العملية بثلاثة مراحل هي:

- ❖ **المرحلة الأولى**: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه و بين معايير المحاسبة الدولية.
- ❖ **المرحلة الثانية**: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات.
- ❖ **المرحلة الثالثة**: وضع نظام محاسبي جديد.

و في نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة و هي:

- **الخيار الأول**: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني ـ الاقتصادي في الجزائر و الذي بقي ثابتا مند أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988، مثلا القانون الصادر في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة و إدماج حسابات المجمعات.
- **الخيار الثاني:** و يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية ، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط و معقد، و بالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض و الاختلاف.
- **الخيار الثالث:** هدا الخيار يتضمن انجازه نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله و وضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

1. Projet de système comptable Financier, Conseil de la comptabilité, ministère des finances, Février 2005, P 4-5.

إن هدا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية **IAS/IFRS** أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية **FASB** من خلال**USGAAP** أو التوجهات الأوروبية.

المطلب الثالث: مفهوم، مبادئ و مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

1- مفهوم النظام المحاسبي الجديد:[1]

إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية و هي:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة.
- و كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لدلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

2- مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد:

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا و معايير محاسبية، و مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعرف بها عامة.

* **محاسبة التعهد:** تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق (الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي، و تظهر في القوائم المالية ضمكن النشاط المرتبطة به.

* **استمرارية الاستغلال:** تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار و لمدة أطول و ينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية، لدا يتم إعداد البيانات المحاسبية و القوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.

* **الدلالة:** يجب أن تكون المعلومات المالية و البيانات المحاسبية مبينة على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها و ذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.

1 قورين حاج قويدر، نظام المعلومات المحاسبي و دوره في مراقبة التسيير، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الشلف، الموسم الجامعي 2007، ص 218.

* **قابلية الفهم:** يقصد بدلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم.
* **المصداقية:** يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة و أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية و الأداءات الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس و أسس الاعتراف المعمول بها.
* **التكلفة التاريخية:** تسجل محاسبيا عناصر الأصول و الخصوم و كدا التكاليف و الإيرادات و تظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها.
* **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** يعتبر هدا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي و ليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا من خلال هدا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

3- مجالات تطبيق النظام المحاسبي الجديد:

يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد كل شخص طبيعي و معنوي يخضع للقانون التجاري و المتمثلين في المؤسسات العمومية و شبه العمومية أو الاقتصاد المختلط و كذلك التعاونيات و المؤسسات المنتجة للسلع و الخدمات السوقية أو لا، أما مستعملوا المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي الجديد هم:

- المسـيرين.
- أعضاء الإدارة و الهياكل الداخلية للمؤسسة.
- أصحاب رؤوس الأموال (مساهمين، بنوك...).
- الإدارة الـضريبية.
- مورين، زبـائن و عمال.
- التأمين و الجمهور.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي و تطبيقاته الميدانية

المطلب الأول: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، و يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي.
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصـادية.

و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير.

- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتـها و شفافيتها.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة و كافية، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية.
- يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية.
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط.

المطلب الثاني: تحديات المخطط المحاسبي المالي الجديد

إن المؤسسات الوطنية الجزائرية بوجه خاص و الاقتصاد الوطني بوجه عام يعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام هدا المولود الجديد النظام المحاسبي و المالي و من التحديات التي ستواجه تطبيق هدا النظام نجد على العموم:

- إن النظام القديم تأصل و تجدر في المؤسسات الاقتصادية و لدى المحاسبين و الخبراء و الأكاديميين لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، و بالتالي من الصعب التخلي عنه.
- تدرب المحاسبون و الخبراء على النظام المحاسبي الحالي لسنوات عديدة و أتقنوه، و هناك من عمل به لمدة أكثر من جيل كامل (مند 1976) فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد و خاصة أنه من المفترض أن يتم تطبيق نظام المحاسبة المالية ابتدءا من الفاتح من جانفي 2010 و يتم إلغاء أحكام القانون 75-35، كما أن الأهداف المحاسبية للنظام الحالي راسخة في دهنيات و عادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها.
- العديد من الخبراء و المحاسبين و الطلاب و الأكاديميين لا يعرفون عن هدا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه.
- لم يتم اعتماد هدا النظام في المراكز التدريبية لحد الآن مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هدا النظام.
- إن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا و غير متنوعة، و العمود الفقري للتسيير في هده المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة، و هدا ما يؤدي إلى طرح **الأسئلة التالية:**

كيف تستطيع هده المؤسسات تغيير هده الحالة بين عشية و ضحاها؟ و هل يكون نظام محاسبي واحد لكل الشركات أو يكون هناك تمييز بين المؤسسات الصغيرة
و الكبيرة الحسابات الفردية و الجماعية؟

- النظام المحاسبي الجديد هو نظام يهدف كما سبق الإشارة إليه إلى تحقيق المصداقية
و الشفافية في مختلف الكشوف و القوائم المالية و هو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح علية بحكومة الشركات، و هدا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية و المؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات و سلوكات متراكمة.
- عدم تحمل المؤسسات الجزائرية نفقات التحول و الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد.
- غياب الرابط بين المحاسبة و الجباية، فهدا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة
و تفادي التهرب الجبائي و أهمية الجباية كمصدر للتمويل، كما أن القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هدا النظام مثل القوانين الجبائية غائبة.
- غياب الرؤية الإستراتيجية و التخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة و التسيير.

المطلب الثالث: شروط نجاح تطبيق المخطط المحاسبي المالي الجديد

من أجل تأهيل المؤسسات الاقتصادية لتبني هدا النظام، يجب على الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات و الإجراءات و التي نراها في نظرنا ضرورية لنجاح اعتماد المخطط المحاسبي الجديد، و التي نلخصها في النقاط التالية:

- المرور بمرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام الحالي و الإدخال التدريجي للنظام الجديد، هده الراحل تقوم بتحديدها الجهات المعني.
- توضيح معالم هدا النظام من كل جوانبه من خلال العديد من المنتديات و الملتقيات؛
- تحديد مختلف التشريعات و التنظيمات التي تتعلق بهذا القانون و إصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لا سيما مصلحة الضرائب.
- تكوين و رسكلة الإطارات و المختصين و الأكاديميين لهدا النظام المحاسبي الجديد و الانطلاق في تكوين و تأطير الطلبة و المتربصين حول المعايير الجديدة و حث السلطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية.
- تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد.
- مد جسر التعاون بين المؤسسة و الجامعة لأنه من شأن الجامعيين و المتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي و المساهمة في بناء المؤسسات و عدم استخدام سياسة الانطواء و الانعزال على المحيط الخارجي و اعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة.
- يجب على الدولة دعم عمليات البحث و التطوير و تحفيز المؤسسات على تبني مثل هده المشاريع لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب المنتج و تهمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير و تكنولوجيا المعلومات.
- الانخراط في برنامج **IFAC** للاتحاد الدولي للمحاسبين، و تشجيع ظهور التعاون بين المهنيين الجزائريين و الدوليين.

المبحث الثالث: مخرجات النظام المحاسبي المالي (القوائم المالية)

تُظهر نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة من القوائم المالية، و التي تكون على شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية، و يتم عرضها بشكل يُمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة.

المطلب الأول: الميزانية

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت للميزانية المحاسبية فهناك الكثير ممن يعرفها كونها جدول، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة (أو ممتلكاتها)، وبالجانب الأيسر خصومها (أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزاماتها نحو الغير).

عناصر الميزانية: و تتمثل في:

1- الأصول:

هي منافع اقتصادية متوقعة مستقبلا، حصلت عليها المؤسسة أو تخضع لرقابتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية. و فيها نجد:

- **الأصول المتداولة:**

هي تلك الأصول التي يتوقع بشكل معقول تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال الدورة التجارية (التشغيلية) أو السنة أيهما أطول.

و تعرف الدورة التجارية بأنها متوسط الوقت الذي يتطلبه شراء المواد، و إنتاج المنتج و بيعه، و تحصيل المبالغ من العملاء.

و تظهر الأصول المتداولة في الميزانية حسب سيولتها، و تشمل بشكل عام البنود التالية: النقدية، و ما يعادلها، و الاستثمارات المؤقتة، و المدينين و المخزون،

و المصروفات المدفوعة مقدما، و معا ذلك هناك مشاكل خاصة ترتبط بإجراءات التقييم لغالبية هذه البنود.

- **الاستثمارات:**

يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات هي:

1) الأوراق المالية المقتناة لأغراض محددة، مثل استخدام الأموال العاطلة لفترات زمنية طويلة، أو ممارسة التأثير على عمليات شركة أخرى.

2) الأصول غير المستخدمة حاليا من قبل الشركة كالأراضي المحتفظ بها كموقع للبناء مستقبلا .

3) الأصول الخاصة التي تستخدم لأغراض خاصة في المستقبل.

و العامل الأساسي المستخدم في تحديد البنود التي يتم إدراجها تحت عنوان الاستثمارات، هو نية الإدارة، فقد يكون لدى المؤسسة مثلا مجموعتان متطابقتان من الأسهم العادية في شركة أخرى، لكن إحداهما تصنف أصلا متداولا، لأن هذه الأسهم

يتوقع التخلص منها في الفترة الجارية، في حين يمكن تصنيف المجموعة الثانية على أنها استثمارات، نظرا لنية الإدارة في الاحتفاظ بها لفترة أطول.

♦ **العقارات و الآلات و المعدات و الأصول غير الملموسة:**

رغم أن العقارات و الآلات و المعدات و الأصول غير الملموسة هي أصول غير متشابهة، من حيث الكيان المادي، فإن إجراءات تقييم المصاحبة لها متشابهة، باستثناء الأراضي، و بعض الأصول غير الملموسة، يتم توزيع تكاليف هذه الأصول على الفترات المحاسبية المختلفة المستفيدة من استخدامها، و يتم الإفصاح عن القيمة المرّحلة للعقارات و الآلات و المعدات، باعتبارها هي الفرق بين تكلفة و مجمع الاهتلاك، لكن الأصول غير الملموسة يتم الإفصاح عنها بصافي الفرق بين التكلفة و الاهتلاك.

♦ **الأصول الأخرى:**

تسمح عناوين مجموعات الأصول السابقة بشكل عام، بالإفصاح عن كل الأصول، لكن بعض الشركات يضيف مجموعة يطلق عليها " أصول أخرى " و يمكن إدراج البنود مثل الأصول الثابتة المحتفظ بها لغرض إعادة البيع و حسابات المدينين طويلة الأجل ضمن هذه المجموعة و عادة ما تكون قيمة هذه البنود هي القيمة المرّحلة في الميزانية في التاريخ الذي سجلت فيه ضمن مجموعة الأصول الأخرى، و بما أن المبالغ المصاحبة لهذه البنود غير مادية عادة، فمن غير المرجح أن تؤدي إلى طريقة أخرى للتقييم إلى قيمة مرّحلة مختلفة بشكل مادي.

2- الالتزامات:

هي تضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التعهدات الحالية لوحدة معينة بنقل أو تحويل الأصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية. و فيها نجد:

♦ **الالتزامات قصيرة الأجل (الجارية):**

تعرف الالتزامات قصيرة الأجل بأنها " الالتزامات التي يتوقع بشكل معقول أن تتطلب تسويتها استخدام المواد الموجودة (الحالية)، و المصنفة ضمن الأصول المتداولة، أو خلق التزامات متداولة أخرى ". إن تعريف الالتزامات قصيرة الأجل يعتمد على تعريف الأصول المتداولة، و من أمثلة الالتزامات المتداولة، هناك الدائنون قصيرة الأجل، و الجزء المستحق حاليا من دين طويل الأجل، و ضرائب الدخل المستحقة،
و المصروفات المستحقة.

و يتم قياس هذه الالتزامات عادة بقيمة التسوية (التصفية)، لأن فترتها قصيرة نسبيا، بإضافة إلى أن الوفاء بها ينطوي على دفع نقدية، و بما أن الالتزامات المتداولة تتطلب عادة استخدام الأموال المتداولة، لذا يمكن تبرير طرحها من الأصول المتداولة، أو بالمقارنة بين الأصول المتداولة و الالتزامات قصيرة الأجل يظهر مركز السيولة بالنسبة للمؤسسة.فالزيادة في

الأصول المتداولة عن الالتزامات قصيرة الأجل يسمى رأس مال عامل و هو يمثل صافي الأصول السائلة للمؤسسة حيث يستخدم في البنوك
و الدائنين كمؤشر للسيولة قصيرة الأجل و يقيس قدرة المؤسسة التزامات قصيرة الأجل.[1]

♦ **الالتزامات طويلة الأجل و الالتزامات الأخرى:**

الالتزامات طويلة الأجل هي تلك الالتزامات التي لا تتطلب استخدام الأصول المتداولة خلال السنة الجارية أو الدورة التشغيلية لسدادها، و عموما تأخذ هذه الالتزامات شكل السندات و الأوراق التجارية و القروض برهن، و يتم تقييمها في البداية بالمقدار المستلم من قبل الوحدة التي تتحمل الالتزام، لكنها تطرح مشكلة إذا ما كان المقدار المتحصل عليه يختلف عن المقدار الذي سيتم دفعه و في هذه الحالة، يشترط معايير المحاسبة ضرورة إهلاك أي علاوة أو خصم على الالتزامات طويلة الأجل على مدى حياة الالتزام، بما يعكس بشكل مناسب معدل الفائدة الحقيقي على الدين، و في مثل هذه الحالات يحتم مبدأ الاعتراف و مقابلة الإيرادات بالمصروفات، عرض الالتزامات طويلة الأجل في الميزانية، و هو ما يشكل مثلا على استخدام أسلوب التدفق النقدي المخصوم لقياس أحد عناصر الميزانية.
و يمكن أن يشمل جزء الالتزامات طويلة الأجل كذلك، المبالغ المحصلة مقدما من العقود طويلة الأجل، و ضرائب الدخل المؤجلة، و في بعض الأحيان الالتزامات المحتملة.

♦ **حقوق الملكية:**

تتمثل في حصة الملاّك، و التي تتكون من رأس المال المدفوع و التغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل و إجراء توزيعات الأرباح، و تزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاّك و صافي الدخل و تقل من خلال توزيعات الأرباح.

1 كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 125.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

1- مفهومه:[1]

و يمثل هذا الجدول الفرق بين الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة خلال الدورة من جهة و النفقات المسددة خلال الدورة من جهة أخرى، لمعرفة نتيجة الدورة بشكل مفصل في كل مرحلة.

و هذا بوجود وساطة دائمة في كل مرحلة من مراحل الجداول و هي المجموعة الثامنة التي تمثل النتائج و من هنا فإن جدول حسابات النتائج فهو يخص نشاط المؤسسة أي دراسة نشاطها و عملها خلال الدورة.

2- الهدف منه:[2]

حسب المخطط الوطني للمحاسبة يمكن اقتراح عدة نتائج حسب ضرورة تحليل المؤسسة.

و تلخص في جدول حسابات النتائج و هي:

الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال، النتيجة الإجمالية، و نتيجة السنة المالية.

و هذا التصنيف يسمح للمؤسسة بـ:

- التمييز بين النشاط التجاري و النشاط الإنتاجي.
- التمييز بين النتيجة العادية التي تنبثق من النشاط العادي، و تلك التي لا ترتبط بالاستغلال العادي أو بالسنة الجارية.
- مقارنة مستوى المؤسسة مع مؤسسة أخرى المنتمية لنفس النشاط عن طريق مفهوم القيمة المضافة.
- استعمال بعض النتائج في التقييم الاقتصادي الوطني عن طريق المحاسبة الوطنية.

1 لياس قلاب ذبيح، تقنيات تحليل الاستغلال، دروس ملخصة ومسائل محلولة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 6-7.

2 بن ربيع حنيفة، الوضح في المحاسبة العامة، دروس وتطبيقات محلولة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر،والتوزيع، 2005، ص 395-396.

3- مكوناته:[1]

يتكون جدول حسابات النتائج من حسابات (6-7-8) فقط خصص القسم السادس للتكاليف و القسم السابع للإيرادات و القسم الثامن للنواتج.

- **الأعباء:** و تتكون من مجموع مصاريف المتعلقة بالنشاط العادي و اليومي للمؤسسة و التي هي عبارة عن استهلاك البضائع و الموارد الأولية، و اللوازم و كل السلع و الخدمات المستعملة في دورة الاستغلال، و المصاريف المرتبطة بهذه الدورة مثلا الضرائب و الرسوم و المصاريف المالية و كذلك المصاريف للاهتلاكات و المؤونات.
- **الإيرادات:** و تتكون من جميع منتجات الدورة أي منتجات الاستغلال كمبيعات البضائع و الإنتاج المباع و الإنتاج المخزن، بالإضافة إلى الخدمات المقدمة و تحويل تكاليف الإنتاج و الاستغلال و كذلك نواتج خارج الاستغلال.
- **النتائج:** و تشمل مجموعة النتائج الوسيطية التي يعطيها الجدول و كيفية توزيعها إلى أن تصل إلى النتيجة الصافية.

1 صالح خالص، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 176.

الجدول رقم 01: جدول حسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات بضاعة		
60	بضاعة مستهلكة		
80	الهامش الإجمالي		
80	الهامش الإجمالي		
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزن		
73	إنتاج المؤسسة لذاتها		
74	أداء خدمات		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد و لوازم مستهلكة		
62	خدمات		
81	القيمة المضافة		
81	القيمة المضافة		
77	إيرادات مختلفة		
78	تحويل تكاليف الاستغلال		
63	مصاريف المستخدمين		
64	ضرائب و رسوم		
65	مصاريف مالية		
66	مصاريف مختلفة		
68	حصص الاهتلاك و المؤونات		
83	نتيجة الاستغلال		
79	إيرادات خارج الاستغلال		
69	تكاليف خارج الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
83	نتيجة الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	نتيجة الدورة الإجمالية		
889	ضرائب على الأرباح		
88	نتيجة الدورة الصافية		

المصدر:[1] بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي، دار هومة، الجزائر، 1998، ص 186.

1 بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي، دار هومة، الجزائر، 1998، ص 186.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

و في البداية سوف نتطرق إلى مفهوم قائمة التدفقات النقدية، ثم أهمية هذه القائمة، و مكوناتها، و أخيرا طريقتي إعداد هذه القائمة.

1- مفهومها:

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة، أو مصادر و استخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية FABS* (المعيار 95) بقائمة مالية جديدة و هي قائمة التدفقات النقدية، و كذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي من العام 1992 و الذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية، و الغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات

و المدفوعات النقدية، و ذلك لمساعدة المستشرين و الدائنين و غيرهم في تحليلهم للنقدية، و تقرر هذه القائمة عما يلي:

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة.
- لصفاتها الاستثمارية.
- لصفاتها التمويلية.
- صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

2- أهميتها:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر و استخدام الأموال، و التي تعرضها كل من حسابات النتائج و الميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، و لكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين – منفردة أو مجمعة – الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية، أو مصادر و استخدامات النقدية خلال الفترة.

و تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين و الدائنين و الأطراف الأخرى في تقسيم التدفقات النقدية المستقبلية، و توفير معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقسيم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات و تمويل الاستثمارات، و مدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من الصادر الداخلية، و تساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية.

و هكذا فإن قائمة التدفقات النقدية تقدم الأجوبة عن الأسئلة المهمة التالية:[1]

1 رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص 345.

- من أين أتت النقدية خلال الفترة؟
- في أي المجالات استخدمت النقدية خلال الفترة؟
- ما هو التغيير الطارئ في رصيد النقدية خلال الفترة؟

3- مكوناتها:

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة الزمنية إلى أنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك النشطة على المركز المالي للمؤسسة و أرصدة النقدية و ما في حكمها،[1]

و فيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، و الأنشطة التمويلية:

1.الأنشطة التشغيلية:

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة و كذلك النشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية.

و تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، و لذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات

و الأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، و تتضمن التدفقات التالية:[2]

- المتحصلات من بيع السلع و الخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدنية الخاصة بالعملاء (مدينون و أوراق القبض)، و كذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة و الخدمات المقدمة للعملاء و كذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون و أوراق دفع)، و كذلك المدفوعات عن فوائد القروض و سداد الضرائب.

2.الأنشطة الاستثمارية:

و هي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء و استبعاد الأصول طويلة الأجل

و الاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، و تتضمن التدفقات التالية:[3]

1 أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 282.

2 رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 347.

3 Brunot COLMANT et autres, comptabilité financière normes ias/ifrs, Pearson, Paris, France, 2008, p 45.

- المتحصلات و المدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية و الأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المتحصلات و المدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.
- المتحصلات و المدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

3.الأنشطة التمويلية:

و هي عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم و مكونات الأموال الخاصة و القروض الخاصة بالمؤسسة. و تتضمن التدفقات التالية:[1]

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار السهم أو صكوك الملكية الأخرى.
- المدفوعات النقدية للملاّك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة.
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية و القروض و أوراق الدفع

و السندات و الرهونات و السلفيات الأخرى قصيرة و طويلة الأجل.

و مع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا. فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض و مبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبوب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي.[2]

و يعرض الشكل التوضيحي التالي التدفقات الداخلة و الخارجة مصنفة على أساس النشاط:

1 أحمد نور، المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية، الدار الجامعية مصر، 2003، ص 788.

2 أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 282.

الشكل رقم 01: التدفقات الداخلة و الخارجة مصنفة على أساس الأنشطة

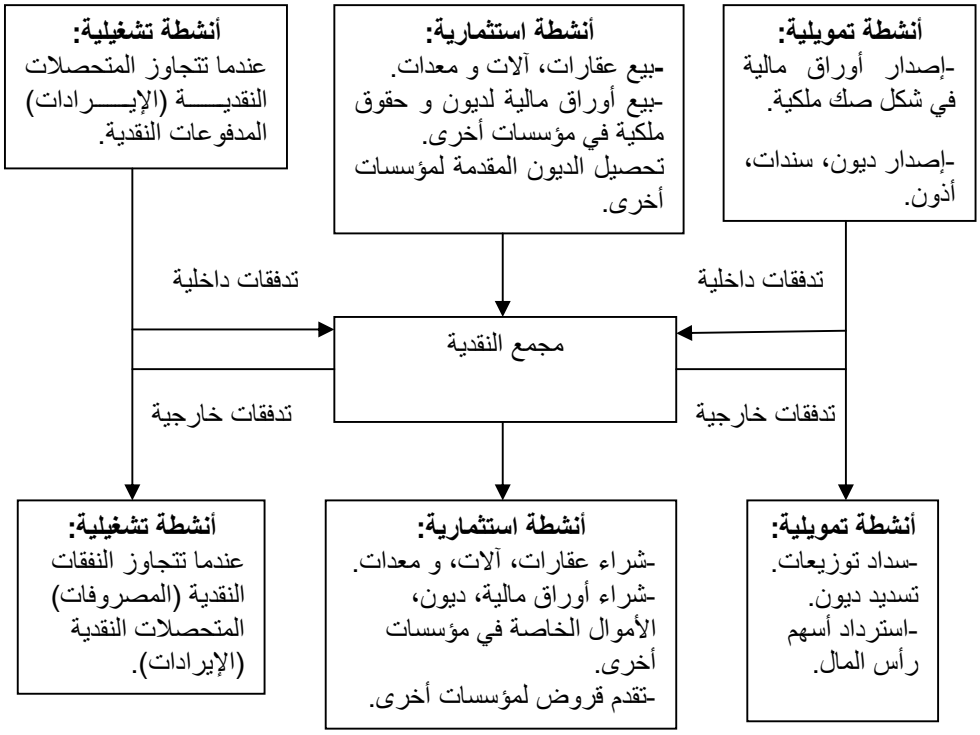

المصدر:[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، مكتبة وائل للنشر، 2011.

1 إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، مكتبة وائل للنشر، 2011.

4. إعداد قائمة التدفقات النقدية:

قبل الحديث عن طرق الإعداد و الخطوات الواجب إتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية، لا بد من الإشارة إلى المعلومات و البيانات اللازم توافرها لإعداد هذه القائمة و هي: ميزانيتين مقارنتين، حسابات النتائج للفترة المالية الحالية، و معلومات إضافية معينة نستخرجها من الملحق.

و تعد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين: المباشرة و غير المباشرة، سواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، و يكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، و تستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

و التمويلية هو نفسه. و يسمح النظام المحاسبي المالي بإتباع أي طريقة.

و نوضح فيما يلي خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

الخطوة الأولى:

تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة و آخرها، و هذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين.[1]

الخطوة الثانية:

تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، و هذا إجراء معقد يتطلب تحليل حسابات النتائج الحالية و تحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين و كذلك يتطلب بيانات عن معليات منتقاة، و في هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.[2]

- الطريقة المباشرة: و يطلق على هته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، و يكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط،

و يتم الإفصاح إما من خلال:[3]

- ✓ السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.
- ✓ عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات، و كذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي:

1 رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 348.

2 نفس المرجع، ص 349.

3 أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 289.

- ❖ التغيرات خلال الفترة في المخزون و المدينين الزبائن و الدائنين من العمليات التشغيلية.
- ❖ البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الاهتلاك، المؤونات، و خسائر القيمة.
- ❖ البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

- **الطريقة الغير مباشرة:** و يشار إليها بطريق التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج و تحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة الغير مباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية و لكنها لم تؤثر على النقدية،[1] و تضم هذه البنود:[2]

- ✓ التغيرات خلال الفترة في المخزون و المدينين و الدائنين من العمليات التشغيلية.
- ✓ البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب و خسائر العملة غير المحققة، و الأرباح غير الموزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية.
- ✓ باقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

الخطوة الثالثة:

تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية، و ذلك عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات و المدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي بإجمالي قيمتها و دون إجراء مقاصة بينهما.[3]

الخطوة الرابعة:

يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية و التمويلية)، و هو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية و ما يعادلها.

حيث يجمع الرصيد إلى النقدية و ما يعادلها ليتطابق مع رصيد النقدية و ما يعادلها في آخر المدة.[4]

1 أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 292.

2 المعيار المحاسبي الدولي السابع، المادة رقم 20، ص 8-9.

3 أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 295.

4 Brunot COLMANT et autres, OP.Cit, P 56.

المطلب الرابع: قائمة تغيرات رؤوس الأموال

و سوف يتم دراسة هذا المطلب وفق الطرق السابقة الذكر، أي بغرض مفهوم قائمة تغيرات الموال الخاصة، أهمية هذه القائمة، المعلومات الدنيا الواجب توفرها حسب النظام المحاسبي المالي، و أخيرا كيفية إعداد هذه القائمة.

1- مفهومها:

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج و بين الميزانية، و لكن مع تعداد المصادر في تغيير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغيير

و مصادره، و لقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997.

و قد عرّف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها:

" تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

2- أهميتها:

تنبع أهمية قائمة تغيرات رؤوس الموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج

و الميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسارة الدورة المالية و ما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.

الجدول رقم 02: تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيتات. الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة. زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية.						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيتات. الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة. زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية.						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر:[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، 2009، ص 37.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، 2009، ص 37.

الفهـــرس

المقدمة العامة.....أ،ب

I. الجانب النظري

الفصل الأول: النظام المحاسبي بين النظري و التطبيقي.....3-27

تمهيد.....3

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي.....4

المطلب الأول: واقـع المخطط المحاسبي الوطني.....4

المطلب الثاني: أسباب و مراحل انجاز النظام المحاسبي الجديد.....6

المطلب الثالث: مفهوم، مبادئ و مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.....8

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي و تطبيقاته الميدانية.....10

المطلب الأول: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.....10

المطلب الثاني: تحديات المخطط المحاسبي المالي الجديد.....11

المطلب الثالث: شروط نجاح تطبيق المخطط المحاسبي المالي الجديد.....12

المبحث الثالث: مخرجات النظام المحاسبي المالي (القوائم المالية).....13

المطلب الأول: الميزانية.....13

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج.....16

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية.....19

المطلب الرابع: قائمة تغيرات رؤوس الأموال.....25

خلاصة.....27

الفصل الثاني: عموميات حول مهنة محافظ الحسابات.....28-48
تمهيد.....28
المبحث الأول: نبذة تعريفية حول محافظ الحسابات.....29
المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات.....29
المطلب الثاني: المؤهلات العلمية و العملية و شروط الالتحاق بالمهنة.....30
المطلب الثالث: مهام محافظ الحسابات.....33
المبحث الثاني: الإجراءات المالية و القانونية لمحافظ الحسابات.....35
المطلب الأول: أتعاب محافظ الحسابات.....35
المطلب الثاني: حقوق و واجبات محافظ الحسابات.....37
المطلب الثالث: مسؤوليات محافظ الحسابات.....39
المبحث الثالث: تقرير محافظ الحسابات على القوائم المالية.....41
المطلب الأول: ماهية تقرير محافظ الحسابات و أهميته.....41
المطلب الثاني: معايير إعداد تقرير محافظ الحسابات.....42
المطلب الثالث: بدائل تقرير الحسابات عن القوائم المالية.....45
خلاصة.....48

II. الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: دراسة حالة شركة رويال مونديال.....49-76
تمهيد.....49
المبحث الأول: ماهية المؤسسة.....50
المطلب الأول: تعريف المؤسسة وبطاقتها الفنية.....50
المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركة.....51
المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وغاياتها.....52
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للشركة.....53
المطلب الخامس: الدراسة المحاسبية للمؤسسة.....56
المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في المراجعة الخارجية.....57
المطلب الأول: اختبارات المراجعة الخارجية.....57
المطلب الثاني: أوراق العمل.....59
المطلب الثالث: أدلة الإثبات.....62
المبحث الثالث: وسائل التحقق في المراجعة.....65
المطلب الأول: التحقق المحاسبي.....65
المطلب الثاني: التحقق المستندي.....66
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لعملية المراجعة الخارجية (مراجعة المؤسسة).....68
المطلب الأول: تقديم الكشوفات المالية.....68
المطلب الثاني: انتقاد نظام الرقابة الداخلية.....72
المبحث الرابع: فحص الحسابات.....73
المطلب الأول: تدقيق الحسابات السنوية.....73
المطلب الثاني: التقرير النهائي للمهمة.....74
خلاصة.....76
الخاتمة العامة.....77
قائمة المراجع.....79

Royale Mondiale© RMS-BAHI Ltd.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة

تم اختيار هذه المؤسسة كدراسة حالة نظرا لخصائص معينة من بينها أن المؤسسة صناعية ،اغلب مبيعاتها نقدا، كما أنها تستورد المواد الأولية من خارج الوطن وبتالي هي معرضة لخسارة الصرف

المطلب الأول: تعريف المؤسسة وبطاقتها الفنية

Royale Mondiale

شركة روايال مونديال هي مؤسسة متعددة الخدمات للصناعات البلاستيكية وذلك بإنتاج الأكياس البلاستكية المنسوجة من الشرائط البلاستكية التي تعدها الشركة وكذا صناعة بعض أنواع الأثاث البلاستيكي بالتحويل كالخزائن البلاستيكية والمطابخ والحمامات وغيرها.

تعد شركة رويال مونديال شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أسست سنة 1999 برأسمال اجتماعي حسب التصريح الذي صرح به صاحب الشركة والمقر ومن السجال التجاري بـ: 500000.00دج، تنتمي إلى قطاع الصناعات الخفيفة، يقدر عدد عمالها حاليا حوالي 67عامل، تقع المنطقة الصناعية بكونين بمدينة الوادي.

- اسم مسيرها: باهي جمال، ورقم سجلها التجاري: 0542291B00.
- نوع النشاط: صناعة أدوات من البلاستيك مرموز له بالرمز 11305.
- عنوان موقعها على الانترنت: http//:www.bahi.com
- بريدها الإلكتروني: rms-bahi@rms- bahi.com
- علامتها التجارية:

إذن فهي شركة قانونية تجارية ذات مسؤولية محدودة SARL.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركة

نشأة شركة رويال موندیال في شهر ديسمبر 1999 بالوادي على مساحة تقدر بـ 2000م^2، لها فرع في الوادي وآخر في عنابة ومقرها الرئيسي في الوادي، فمنذ إنشائها عملت على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك باستثمار في المجال الذي أعطت له الأولوية ألا وهو صناعة الأكياس، وفي آخر سنة 2000 قامت بتوسيع نشاطها وذلك بإضافة وحدة الأثاث المنزلي PVC(polyvonil.clori LE).

وفي مارس 2001 قامت الشركة بتحديث وإضافة بعض آلات وحدة الأكياس المنسوجة لرفع طاقتها الإنتاجية، كما قامت بإضافة آلات جديدة لوحدة صناعة الأثاث المنزلي PVC.

وفي أواخر نفس السنة ومنتصف سنة 2002 قامت ببعض التوسعات لتصل مساحتها 700م^2 حيث أضافت ورشة تكميلية لصناعة الأثاث وورشة ميكانيكية لمراقبة وصيانة آلت المؤسسة.

كما قامت كذلك بتصميم ونشر موقع انترنيت يهدف إلى التعريف بالشركة ومنتجاتها ويسمح للزبائن بالاتصال بها عن طريق البريد الإلكتروني، وفي سنة 2003 انتقلت إدارة المؤسسة إلى مقرها الجديد المجهز بشبكة اتصال داخلية باستعمال الإعلام الآلي تربط بين مختلف المصالح في الشركة تسهل مرور المعلومات بينها.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وغاياتها

قبل التعرف على أهداف الشركة لابد من تجسيد الغايات التي تأسست من أجلها والتي هي كما يلي:

1- غاياتها:

-تلبية احتياجات السوق المحلي في مجال الأكياس البلاستيكية المنسوجة والمطابخ والحمامات والأثاث المنزلي بمادة PVC.

-تطوير قدرتها وإمكانياتها باستمرار، توسيع الأسواق الداخلية والخارجية من أجل تعزيز مكانتها في السوق، ومواكبة التطورات الخارجية.

2-أهدافها:

أما الأهداف فهي كما يلي:

- تحقيق أوسع رقعة تجارية.
- تعظيم الربحية مع تدنية التكاليف.
- الحفاظ على إبقاء نشاط الشركة برفع مستوى المردودية.
- توفير أكبر عدد ممكن من وسائل الإنتاج.
- تحقيق أكبر حصة سوقية لمنتجاتها.
- المساهمة في القضاء على البطالة من خلال تشغيل نسبة من اليد العاملة.
- تكوين وتدريب العمال وتلقيهم خبرات ومهارات جديدة.
- تحفيز الأفراد بوضع سياسة في مجال الاتصال، تدبير الأداء، والحوار.
- التعبئة نحو مسار ثقافة الشركة بنشر فكرة توحيد السلوك والالتزام.
- السعي إلى رفع رقم الأعمال وذلك بالاستغلال الأمثل لكل عوامل الإنتاج.
- المساهمة في الأعمال الخيرية.
- العمل على جلب الآلات المتطورة والنماذج الراقية من منتج PVC.
- استخدام أحسن تقنيات التسيير للحفاظ على استمرارية الشركة.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للشركة

تم اعتماد هذا الهيكل التنظيمي سنة 2003م لأن المؤسسة كانت تعاني من سوء تسيير المعلومات الإدارية لأن الهياكل التنظيمية السابقة غير فعالة.

1- شرح الهيكل التنظيمي للشركة:

يتكون الهيكل التنظيمي لشركة روايال موندیال من ستة مصالح ذات طابع عملي ومن ورشتين، ورشة خاصة بمنتوج الأثاث المنزلي وورشة خاصة بنسيج الأكياس كما أن للإدارة أمانة عامة ومساعدة مكلفة بالأبحاث وأمين عام ومساعد مكلف بالعلاقات الخارجية كما هو موضح في الهيكل الموالي:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للشركة

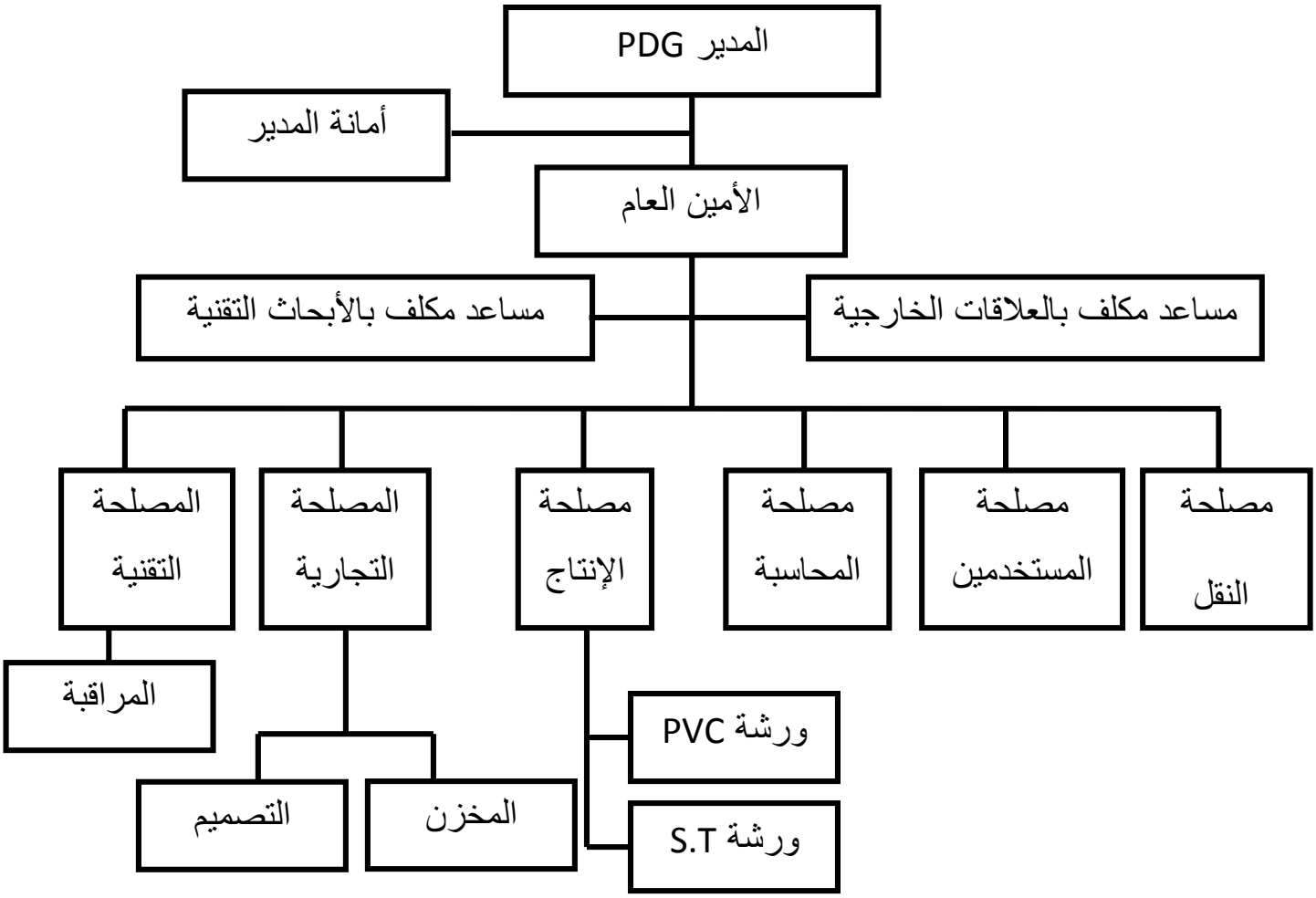

المصدر: إدارة المؤسسة[1]

1 إدارة مؤسسة شركة رويال موندیال.

2- وظائف مصالح الشركة:

1/ المدير العام: يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات في اتخاذ القرارات والتدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.

2/ أمانة المدير: تتكلف بـ:

- استقبال البريد الوارد للمؤسسة.
- استقبال المكالمات الداخلية والخارجية.
- مساعدة المدير العام في مهامه.
- متابعة السير الحسن للنشاط في غياب المدير العام.

3/ مساعد مكلف بالعلاقات الخارجية: ويقوم بمساعدة المدير بالإشراف على التعاملات الخارجية ومتابعتها.

4/ مساعدة مكلف بالأبحاث التقنية: يتكلف بإدخال المعلومات في برنامج الإعلام الآلي لتحليلها واستغلالها في الدراسات والتخطيط وكذلك بمتابعة الإنتاج.

5/ الأمين العام: وهو بمثابة حلقة وصل بين المدير العام ومختلف المصالح داخل المؤسسة.

6/ مصلحة المحاسبة: تتكلف بـ:

- إعداد الميزانيات.
- تطبيق السياسات المالية للمؤسسة.
- تنظيم وترتيب وحفظ مختلف الوثائق المحاسبية (الفواتير، وصول استسلام...).

7/ مصلحة النقل: وتتكلف بنقل السلع والمنتجات وتوفير وسائل نقل العمال.

8/ مصلحة المستخدمين: وتقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- استقبال طلبات العمل والرد عليها.
- متابعة حضور وغياب العمال.
- الإشراف على منح العطل السنوية للعمال.
- متابعة التربصات التكوينية للعمال بحيث تكون فترة التربص بالنسبة إلى نشاط الأكياس المنسوجة من 15 إلى 60 يوما أما فيما يخص (PVC) فهي لمدة شهر.
- استقبال طلبات العمال من حيث التسبيقات والعطل.

9/ مصلحة الإنتاج: وتظم ورشتين، ورشة الأكياس المنسوجة، وورشة PVC وتتكلف هذه المصلحة بالإشراف على عمليات الإنتاج ومتابعة السير الحسن للعمال.

10/ المصلحة التجارية: وتقوم بعرض وبيع وتسويق منتجات المؤسسة كما تقوم بالإشراف على عمليات التموين والشراء وتتكفل أيضا بتخزين المنتجات والمواد الأولية واستقبال طلبات زبائن الأثاث المنزلي وتصميمها حيث رغباتهم.

11/ المصلحة التقنية: وتتكفل بـ:

- القيام بتصليح مناطق الخلل الموجود داخل ورشة الإنتاج وخارجها.
- الصيانة والمتابعة الدولية لمختلف الآلات الإنتاجية.
- القيام بتركيب مختلف التجهيزات الكهربائية.

المطلب الخامس: الدراسة المحاسبية للمؤسسة

باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (الفواتير،اليوميات، ميزان المراجعة، ميزانية ختامية، جدول حسابات النتائج....) قمت بتعديل جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) لكي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية خاصة المعيار المحاسبي الدولي الأول والسابع (وعلى الرغم من أن المعايير الدولية لم تقدم شكلا محددا إلا أنها قدمت نموذج كاقتراح للقوائم على أن لا يعد هذا الاقتراح كجزء من المعيار) وقد قمت بتعديل جدول حسابات النتائج على شكل قائمة دخل بنوعيه حسب الوظيفة وحسب النوعية وأبقيت على الميزانية الختامية لأنه يمكن استخدام مخرجاتها في إعداد قائمة التدفقات النقدية، إلا أنه قمت بإعداد الميزانيات المقارنة لأن طبيعة الدراسة تتطلب المقارنة بين سنتين فعند دراسة التغير في حساب العملاء نستعمل رصيد العملاء في بداية المدة ونهاية المدة أما نهاية المدة فإنه يستخرج من الميزانية الختامية لسنة 2011 أما بداية المدة فإنه يستخرج من الميزانية الختامية لسنة 2012.

المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في المراجعة الخارجية[1]

إن المراجعة في حد ذاتها هي عملية تجميع للأدلة و الإثبات و التي على أساسها يتمكن المراجع من إبداء رأيه الفني المحايد على القوائم المالية و مدى عدالتها في تمثيل المركز المالي و نتائج الأعمال لشركة معينة، حيث ينص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني على وجوب الحصول على أدلة و براهين كافية و مقنعة بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي على القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة، و أوراق عمل المراجع هي مجموعة متكاملة تحتوي على ما جمعه المراجع من أدلة و براهين بإضافة إلى جميع ما تحصل عليه المراجع من بيانات و معلومات أثناء عملية المراجعة.

المطلب الأول: اختبارات المراجعة الخارجية

يستخدم المراجعون خمسة أنواع من الاختبارات لتحديد مدى عدالة القوائم المالية و هي إجراءات التوصل إلى فهم الرقابة الداخلية، اختبارات الرقابة، الاختبارات الأساسية لعمليات الإجراءات التحليلية، و الاختبارات التفصيلية للأرصدة، و هذا ما سيتم تفصيله على النحو التالي:

1- إجراءات التوصل إلى الرقابة الداخلية:

و يركز المراجع اهتمامه في هذه المرحلة من المراجعة على كل من تصميم و تنفيذ جوانب الرقابة الداخلية في أنه يتم التوصل إلى المتطلبات التي تدعم هذا الفهم بواسطة الأدلة، و تهدف هذه الإجراءات إلى التوصل إلى فهم و توفير الأدلة التي تدعم هذا الفهم، و يوجد خمسة أنواع من الإجراءات المراجعة التي ترتبط بفهم المراجع للرقابة الداخلية و هي:

- تحديث و تقويم ممارسة المراجع السابقة من الوحدة الاقتصادية.
- الاستفسار من أفراد العميل.
- قراءة كتيبات استخدام النظام و السياسة لدى العميل.
- فحص المستندات و السجلات.
- ملاحظة الأنشطة و عمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية.

2- اختبارات الرقابة:

يتمثل الاستخدام الأساسي لفهم المراجع للرقابة الداخلية في تقدير خطر الرقابة لكل هدف من أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية، و عندما يعتقد المراجع أن سياسات و إجراءات الرقابة الداخلية قد تمت تصميمها على نحو فعال، و عندما يكون من الكفاءة القيام بذلك، سيقوم بتقدير خطر الرقابة الذي يعكس هذا التقييم و للتواصل لهذا التقدير للخطر مع ذلك يجب أن يكون خطر الرقابة المقدر محدودا بالمستوى الذي

1 محمد عبد القادر الديسطي و أحمد حامد حجاج، " المراجعة المتكاملة "، دار المريخ للنشر ص ب 10720الرياض، 2002، ص 429.

تدعمه الأدلة، و يطلق على الإجراءات التي يتم استخدامها للتوصل إلى هذه الأدلة اختبارات الرقابة.

و يتم تنفيذ اختبارات الرقابة لتحديد مدى فعالية تصميم و تنفيذ أنواع محددة من الرقابة الداخلية و تشمل هذه الاختبارات أنواع الإجراءات التالية:

- الاستفسار من الأفراد الملائمين لدى العميل.
- فحص المستندات و السجلات و التقارير.
- ملاحظة الأنشطة المرتبطة بالرقابة.
- إعادة تشغيل الإجراءات لدى العميل.

3- الإجراءات الأساسية للعمليات:[1]

تمثل الاختبارات الأساسية إجراءات يتم تصميمها لاختبار الأخطاء أو المخالفات النقدية التي نؤثر بشكل مباشر في أرصدة القوائم المالية، و يطلق على هذه الأخطاء أو المخالفات الأخطاء و المخالفات النقدية و هي تمثل تحديدا واضحا للتحريف في الحسابات، و يوجد ثلاثة أنواع من الاختبارات الأساسية:

الاختبارات الأساسية للعمليات، الإجراءات التحليلية، و الاختبارات التفصيلية للأرصدة.

و تهدف الاختبارات الأساسية للعمليات قس تحديد مدى كفاءة أهداف المراجعة الست المرتبطة بالعمليات المالية فلكل فئة من فئات العمليات المالية، و يؤدي المراجع أيضا هذه الاختبارات لتحديد ما إذ كانت العمليات المالية المسجلة قد تم تسجيلها في الفترة الزمنية الملائمة، و تم تبوبها على نحو صحيح و تم تلخيصها و ترحيلها إلى دفتر الأستاذ العام و الملفات الرئيسية على نحو صحيح، فإذا كان المراجع وافقا من تسجيل العمليات المالية في دفاتر اليومية على نحو صحيح و تم ترحيلها على نحو صحيح، يستطيع المراجع أن يثق في صحة الإجماليات بدفتر الأستاذ العام.

4- الإجراءات التحليلية:

تم تعريف الإجراءات التحليلية على أنها تقيم للعمليات المالية يتم من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية و بعضها البعض و بين البيانات الغير مالية و يتم من خلالها مقارنة القيم المسجلة بدفاتر مع توقعات المراجع.

يتمثل الجانب الأهم في استخدام الإجراءات التحليلية في اختيار النوع الأكثر ملائمة منها، و يوجد خمسة أنواع رئيسية من الإجراءات التحليلية:

- مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه.
- مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة.
- مقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل.

1 محمد عبد القادر الديسطي و أحمد حامد حجاج، " المراجعة المتكاملة "، مرجع سابق، ص 254.

- مقارنة بيانات العميل مع توقعات المرجع.
- مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية.

و يوجد أربعة أغراض لإدلاء الإجراءات التحويلية و هي:

فهم مجال عمل العميل، تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار، الإشارة إلى وجود تحريفات محتملة بالقوائم المالية، و تخفيض الاختبارات التفصيلية للمراجعة، و تساعد هذه الأغراض بصفة خاصة الغرضين الآخرين، المراجع في تقدير مدى اختبارات المراجع الأخرى.

5- الاختبارات التفصيلية للأرصدة:

تركز الاختبارات التفصيلية للأرصدة على الأرصدة الختامية بدفتر الأستاذ العام لحسابات قائمة الدخل و الميزانية، و لكنها تتعلق بشكل أساسي في معظمها بالاختبارات التفصيلية للأرصدة بالميزانية.

و يتمثل الهدف من الاختبارات التفصيلية الخاصة بالأرصدة في تنفيذ إجراءات لاختبارات المخالفات و الأخطاء المالية في الأرصدة بالقوائم المالية، و يعد تنفيذ الاختبارات التفصيلية للأرصدة الختامية أمرا حيويا عند أداء المراجعة، حيث يتم التوصل إلى أسعار المبيعات غير صحيحة على نحو ثابت، فمن المحتمل أن تظهر فروق جوهرية، كذلك يتمثل الهدف منها في التعرف على مدى صحة القيم النقدية للحسابات و بالتالي تعد هذه الاختبارات اختبارات أساسية.[1]

المطلب الثاني: أوراق العمل

يخصص محافظ الحسابات الجزء الكبير من وقته للتخطيط و إعداد و مراجعة أوراق العمل، لأنها تزيد من في أداء المهام الملقاة على عاتقه، حيث أنها ضرورية لتنفيذ عملية المراجعة، و إعداد تقريره المتضمن لرأيه الفني المحايد عن القوائم المالية، و هذا مما جعل من الممكن القول بأن أوراق العمل تستخدم في التحكم على مقدرة محافظ الحسابات في أداء الواجبات المطلوبة منه.

و قد تم تعريف أوراق العمل بأنها: أدلة مكتوبة و ملموسة يتم تجميعها بواسطة محافظ الحسابات خلال القيام بإجراءات المراجعة و إعداد التقرير، فهي تشمل على كل ما قام بإعداده محافظ الحسابات، و ما تم الحصول عليه و الطرق التي اتبعها و النتائج التي توصل إليها.

1 محمد عبد القادر الديسطي و أحمد حامد حجاج، " المراجعة المتكاملة "، مرجع سابق، ص 257.

كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن سجل للإجراءات التي اتبعها و الاختبارات التي قام بها و للمعلومات التي تحصل عليها و لنتائج التي توصل إليها خلال قيامه بعملية المراجعة.
و من التعريفين السابقين يمكن القول أن أوراق العمل عبارة سجل يحتفظ به محافظ الحسابات طيلة عملية المراجعة و بعدها، يثبت فيه قيامه بكافة اختبارات و مراحل المراجعة و الأدلة التي جمعها.
إن أوراق العمل هي الوسيلة لتجميع كل القرائن و أدلة الإثبات التي يحتاج إليها المراجع الخارجي للتعبير عن رأيه الفني، فلذلك سوف تعدد تلك الأوراق بصورة كبيرة، و لكن من الأنواع الرئيسية لأوراق العمل في المراجعة ما يلي:

1) برامج المراجعة:
هي الخطط التي يعدها المراجع لتنفيذ عملية المراجعة.
2) موازين المراجعة:
يمثل ميزان المراجعة حلقة الاتصال بين حسابات دفتر الأستاذ و بين القوائم المالية الختامية التي يتعين على المراجع أن يبدي رأيا مدى سلامتها، و تشمل هذه الموازين على أرصدة جميع الحسابات الظاهرة بالدفاتر في تاريخ معين.
3) الجداول الملحقة:
و هي التي يعدها المراجع للإفصاح عن العمل الذي تم تأديته في تجميع القرائن للحصول على الإقناع بدقة الحسابات و قد تعد هذه الجداول بواسطة العميل مع الاستعانة بالمستندات التي تخضع لفحص المراجع.
4) المصادقات:
و هي التي يتم الحصول عليها من العملاء، البنوك، الدائنون، و يتعين على المراجع أن يتحقق من مدى جدية تلك المصادقات عن طريق التحقق من توافر الشروط الواجبة في إعداد المصادقات و إعادتها إلى مراجع مباشرة.
5) المحاضر و المستخرجات من العقود و السجلات الأخرى:
نجد صورة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة و الجمعية العمومية للمساهمين، و كذلك فإن صور العقود المرتبطة بعمليات المشروع و الملاحظات التي يبديها المراجع عن تلك العقود تدخل ضمن أوراق العمل.
6) القيود الدفترية و التسويات:
قد ينتج عن عمليات الفحص اكتشاف بعض الأخطاء بالدفاتر و التي يتعين إجراء تصحيح لها، و إعداد قائمة بجميع تلك القيود على أن يسلم أصل تلك القائمة إلى المسؤولين بالشركة و يحتفظ ضمن أوراق بصورة من تلك القائمة، و من الملاحظ في هذا الصدد أن هناك بعض التسويات التي يقترحها المراجع ولا تنطوي على أخطاء بالمعنى المفهوم، و من أمثلة ذلك تسوية حساب البنك بدفاتر الشركة لكي يتطابق مع

رصيد حساب البنك كما هو الوارد بكشف الحساب المستلم من البنك، و يتعين على المراجع إثبات جميع تلك التسويات في أوراق العمل الخاصة به.

7) تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية:

و الذي يبين نتائج الفحص و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المنشاة و بيان نقاط الضعف و القوة و التوصيات اللازمة لمعالجة نواحي القصور القائمة.

8) المسودة الأصلية لتقرير المراجع:

تعتبر المسودة الأصلية لتقرير المراجع من أوراق العمل التي يحتفظ بها المراجع للرجوع إليها عند الحاجة، و هو يمثل خلاصة ما وصل إليه حتى تاريخ إعداد تلك المسودة.

❖ **ملفات العمل:**

أن كون المراجع التي يقوم محافظ الحسابات مراجعة مستمرة يجعل هذا الأخير مضطر إلى مسك ملفين ضروريين للقيام بمهمة هما الملف الدائم

و الملف السنوي.

❋ **الملف الدائم:**

في حالة استمرار مراقب الحسابات مع الشركة و قيامه بمراجعة المتكررة لحساباتها سيكون من المنطقي الاحتفاظ بالأوراق عمل طويلة الأجل، يتم حفظها في ملف الدائم على أن يتم تحديده سنويا، و عادة فإن من أهم محتويات هذا الملف ما يلي:

- صورة من عقد الشركة الأساسي.
- صورة من تعاقد الشركة مع الغير.
- صورة من عقد قروض طويلة الأجل.
- صورة من خريطة تنظيمية المنشاة الموضحة بها أسماء الإدارة المختلفة و المديرين.
- تفاصيل نضام الرقابة الداخلية و تقارير خطر الرقابة الداخلية و نواحي الضعف في نظام الرقابة الداخلية.
- تفاصيل نتائج المراجعة التحليلية في السنوات السابقة و التي يستخدمها المراجع في إجراء مقارنات مع نتائج المراجعة التحليلية عن العام الحالي لتحديد ما إذ كانت هناك تغيرات عادية أو لا.
- النظام المحاسبي الذي تستخدمه الشركة و تفاصيل هذا النظام، و قائمة بالدفاتر و اليوميات و نماذج و مستندات مستخدمة و الدليل المحاسبي.

المطلب الثالث: أدلة الإثبات

تستخدم أدلة الإثبات في المهن المختلفة، و لكن يختلف دور أدلة الإثبات في كل مهنة، فالأدلة تستخدم على نقاط واسع بواسطة العلماء و المحامين و المؤرخين.

و تستخدم محكمة الأدلة للحكم لإدانة أو براءة متهم ما، كما يستخدم العلماء الأدلة الناتجة للأبحاث العالمية لتكوين أو وضع نظريات طبية لتقويم أثر استخدام دواء جديد في علاج مرض ما، أما المراجع فيستخدم أدلة للإثبات في تحديد مدى صدق و عدالة عرض القوائم المالية.

لقد تعددت التعاريف التي تناولت القرينة، ة لكنها تشترط جميعها في أنها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه، فهي تقدم البرهان و بالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم و إصدار الحكم المطلوب القائم على الأسباب الموضوعية.

و من هذه التعاريف: تعرف الأدلة بأنها كلما من شانه أن يؤثر على حكم و تقدير المراجع فيها و يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية.[1]

و قد عرفت المعايير الدولية لممارسة أعمال المراجعة و التأكيد و قواعد أخلاقيات المهنة أدلة الإثبات بأنها المعلومات التي يحصل عليها المدقق للتوصل إلى استنتاجات يبني على أساسها رأيه المهني، و مما سبق نلاحظ أن المعيار ينص على أدلة يجب أن تتصف بصفتين:

أ) الكفاية:

أن تكون الأدلة التي يحصل عليها مراقب الحسابات بالقدر الكافي و الضروري بدعم رأيه الفني من عدالة القوائم المالية المقدمة.

الاعتبارات التالية يمكن أن تساعد محافظ الحسابات في تحديد كفاية أدلة الإثبات:

- طبيعة العنصر محل الفحص.
- الأهمية النسبية للأخطاء المتوقعة حدوثها فيما يخص العنصر محل الفحص.
- أنواع الأدلة المتوفرة المتاحة للمراجع و مدى ارتباطها و ملائمتها للعنصر محل الفحص.

هناك عديد من أنواع أدلة الإثبات المتاحة أمام المراجع للاختيار من بينها، و من أهمها:[2]

1.الجرد الفعلي:

يصلح الجرد الفعلي للأصول الملموسة لتحقيق من وجود الأصل، و يعتبر الجرد أكثر أدلة الإثبات وثوقا للتحقق من وجود الأصول، و يمكن أيضا استخدام الجرد الفعلي لتحقيق من مقدار الأصل (عدد وحدات المخزون، عدد السيارات، عدد الآلات) و حالة الأصل (سليم أو عادي، متقادم، تالف).

1 غسان الفلاح المطارنة، " تدقيق الحسابات المعاصر " مرجع سابق، ص 177.

2 حاتم محمد الشيشيني، "أساسيات المراجعة"، الناشر المكتبة العصرية، 2007، ص 197.

2. المصادقات:

تشير المصادقات إلى استلام رد مكتوب أو شفهي من طرف ثالث مستقل، يؤكد صحة أو عدم صحة المعلومات المرسلة إليه بناءا على طلب المراجع، و تستخدم المصادقات على نطاق واسع لأنها ترد من شخص مستقل عن العميل على درجة الوثوق المطلوبة في موقف مراجعة ما، و أيضا بدائل الأدلة المتاحة.

3. الفحص المستندي:

يتمثل الفحص المستندي بقيام المراجع بفحص المستندات و دفاتر العميل للتحقق من المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية و التعرف على أنشطة العميل، و تحديد مدى القيد في الدفاتر بطريقة منظمة و يستخدم الفحص المستندي على نطاق واسع في كل عملية مراجعة لأنه متاح و معد سلفا أمام المراجع، و تعتبر المستندات الخارجية أعلى درجة وثوق من المستندات الداخلية.

4. المراجعة التحليلية:

تتمثل إجراءات المراجعة التحليلية في المقارنات و إنشاء العلاقات و تحديد معقولية أرصدة الحسابات أو غيرها من البيانات تستخدم إجراءات المراجعة التحليلية في الواقع العملي في شكل كبير، و ازداد استخدامها مع توفر الكمبيوتر و البرامج الجاهزة اللازمة لإجراء العمليات الحسابية.

5. الاستفسار من العميل:

الاستفسار هو الحصول على معلومات شفهية أو مكتوبة من العميل كرد أو كإجابة على أسئلة المراجع.

و على الرغم من توافر كم كبير من الأدلة يتم الحصول عليها من العميل إلا أنه لا يمكن اعتبارها أدلة ذات حجة عالية لأنها قد تكون متحيزة لمصلحة العميل.

و لذلك فعندما يحصل المراجع على أدلة من خلال استفسارات غالبا ما يسعى إلى تعميمها بأدلة أخرى من خلال إجراءات المراجعة.

6. المراجعة الحسابية:

تتضمن المراجعة الحسابية فحص عينة من العمليات الحسابية (عمليات الجمع في دفاتر الأستاذ و ميزان المراجعة مثلا) و الترحيل من دفاتر اليومية إلى الأستاذ العام خلال فترة المراجعة و قد يقوم المراجع أيضا بإجراء الطبقات مثلا مطابقة دفتر يوميات المبيعات الآجلة مع دفتر الأستاذ مساعد المدينين.

7. الملاحظات:

تتمثل الملاحظات في استخدام الحواس في تقويم أنشطة معينة، ففي خلال عملية المراجعة هناك العديد من الفروض للاستماع و الرؤية و الحديث و يمكن استخدام ذلك في تقويم عدة بنود، فعلى سبيل المثال قد يقوم المراجع بجولة بالمصانع و تحديد ما إذا كانت الآلات تم

تقويمها بعدالة أو تقرير ما إذا كانت متقادمة، و من الضروري أن يتبع الملاحظات أو الانطباعات الأولى جمع أنواع أخرى من أدلة الإثبات.

نلخص فيما سبق إلا أن هناك عدة أنواع من أدلة الإثبات، لكل منها درجة معينة من الوثوق و مدى الاعتماد عليها، و التأثير على تفكير محافظ الحسابات فيما بين إلزام إلى إقناع أو عدم إقناع و لذلك فإن الإقناع يتزايد و يقترب من الإلزام عندما تتحد أنواع من القرائن لتدعيم موضوع معين.

❋ **الملف السنوي:**

يتضمن هذا الملف عكس ما هو عليه الحال في الملف الدائم كل العناصر المهمة للدورة خاضعة للمراقبة و لا تتعد هذه الدورة، و يتضمن كافة الأوراق و المستندات و الوثائق التي تخص السنة الحالية من أمثلتها ما يلي:

- ✓نسخة من القوائم المالية التي أعدتها الإدارة المنشاة.
- ✓نسخة من ميزان المراجعة المستخدم في إعداد القوائم المالية.
- ✓ملخص لقيود تسويات التي قامت الإدارة المنشاة بإجرائها في نهاية السنة المالية.
- ✓محاضر جرد الأصول الملموسة و الموجودة في حيازة المنشاة مثل المخزون السلعي، و النقدي و الاستثمارات و الأسهم.
- ✓نسخة من قائمة التسوية.
- ✓نسخة من المراسلات مع البنوك.

إذا فأوراق العمل تمثل إجراء هام في كل عملية مراجعة يتمثل الهدف منها في تخطيط المراجعة بشكل فعال و توفير سجل الأدلة التي تم جمعها و نتائج الاختبارات، و تحديد النوع الملائم من تقارير المراجعة و فحص عمل المساعدين.

المبحث الثالث: وسائل التحقق في المراجعة

التحقق يقصد به الحكم على صاحبه القوائم المالية الختامية كأداة للتغير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، و على مدة تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة، و هناك ثلاث وسائل للتحقق أو المراجعة هي: التحقق الحسابي، التحقق المستندي، التحقق المحاسبي، و فيما يلي شرح ملخص لكل وسيلة.

المطلب الأول: التحقق المحاسبي[1]

هو قيام المراجع بالتحقق من دقة المحاسبية للعمليات المختلفة من جمع و طرح و ضرب و عيرها، و من أمثلة ذلك ما يلي:

- التحقق من عمليات الضرب الأفقي في فاتورة مبيعات، مثلا عدد الوحدات في سعر البيع.
- التحقق من الجمع الراسي لمبالغ أو بنود معينة.
- التحقق من العملية الحسابية الخاصة باحتساب أقساط الاستهلاك.
- التحقق من العملية الخاصة بتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- التحقق من جمع جانبي الميزانية أو ميزان المراجعة. التحقق من عملية الترصيد لحساب معين.
- التحقق من تسلسل أرقام الفواتير أو الصكوك أو غيرها من المستندات التي تحمل أرقاما متسلسلة.
- التحقق من مطابقة الرصيد في آخر الصفحة (إلى ما بعده) مع الرصيد في بداية الصفحة الموالية (مما قبله).
- التحقق من العملية الحسابية الخاصة بتطبيق طريقة من طرق تقييم المخزون على بطاقات الصنف.
- المطابقة بين الرصيد الظاهر بحساب المراقبة الإجمالي لبند من الأرصدة الفردية بحسابات الأستاذ المساعد لهذا البند.

[2] مثل مطابقة دفتر يوميات المبيعات الآجلة مع دفتر الأستاذ مساعد المدنين، و مطابقة إجمالي رصيد العملاء (المدنين) المستخرج من دفتر الأستاذ العام مساعد المدنين.

و تتم معظم عمليات و اختيار الدقة المحاسبية باستخدام الكمبيوتر و برامج المراجعة الخاص بالعميل.

- إعادة تجميع دفتر اليومية، التحقق من مجاميع اليوميات المساعدة.

1 إدريس عبد السلام اشتيوي، " المراجعة معايير و إجراءات " ، منشورات جامعة قاريوس بنغازي، ط 5، 2008، ص 124.

2 حاتم محمد الشيشيني، "أساسيات المراجعة"، مرجع سابق، ص 207.

المطلب الثاني: التحقق المستندي

المستندات هي أوراق العمل التي تعد مرجعا سليما يستند إليه محافظ الحسابات في التأكيد من صحة حدوث عملية معينة و كذلك المبلغ المتعلق بها، فالمستند بما يحتويه من بيانات يدل على طبيعة العملية التي تمت فعلا.[1]

إن وجود المستندات يعتبر من ضرورات القيد المحاسبي، حسب أن كل عملية يجب ألا يتم إثباتها إلا بوجود المستندات الدالة على ذلك، و من أمثلة هذه المستندات ما يلي:[2]

- فواتير البيع و الشراء (سواء الآجلة أو النقدية).
- فواتير الصيانة و الإصلاح و فواتير الكهرباء و المياه و الهاتف.
- أذونات الصرف.
- الصكوك و الحوالات.
- إيصالات استلام أو دفع نقدية.
- محاضر أو كشوف الجرد (مخزون، نقدية، أصول ثابتة...).
- كشوف المرتبات.
- الاتفاقات و العقود التي تبرمها الشركة مع الغير.
- عقد تأسيس الشركة.
- عقود أو اتفاقيات القروض أو إصدار الأسهم.
- كشوف المصارف.
- المصادقات بمختلف أنواعها.

و التحقق المستندي هو أن يقوم المراجع بالتأكيد من وجود المستند و كذلك من صحته، فوجود مستند معين لا يعني بالضرورة صحته و قانونيته، و من الأمثلة المتعلقة بالتحقيق المستندي ما يلي:

- التأكد من المواصفات الخاصة بأصناف مخزون و مطابقتها بالمواصفات الواردة بأمر الشراء.
- التأكد من وجود توقيع الشخص المعني على المستندات المختلفة.
- التأكد من التاريخ الذي أرخ به المستند و هل يقع في الفترة تحت المراجعة أم لا.
- التأكد من نصوص العقود و الاتفاقيات و مدى مطابقتها أو إتعابها، و كذلك اللوائح.
- التأكد من نوعية الأسهم المبنية في عقد الإصدار و قيمتها.
- التأكد من أن كل عملية أثبتت بالدفاتر و لها ما يؤيدها من المستندات.

1 خالد أمين عبد الله، " علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية و العلمية " ، ط 1، دار وائل للطباعة و النشر، 2000، ص 120.

2 إدريس عبد السلام اشتيوي، " المراجعة معايير و إجراءات " مرجع سابق، ص 124.

- التأكد من صحة التوقيع على مستند معين، و للمراجع الاستعانة بذوي الخبرة للتحقق من مطابقته لتوقيع الشخص المخول.
- [1] التحقق من جميع العمليات الفعلية قد أثبتت في الدفاتر بطريقة سليمة وفق للأسس و القواعد المحاسبية المتعارف عليها.

و أخيرا فالمراجعة المستندية تتخذ كأساس أو نقطة ابتداء لمراجعة القوائم المالية الختامية، حيث أنها بالصورة السابق شرحها تعتبر وسيلة يعتمد عليها المراقب في التأكد من مدى سلامة البيانات التي تتكون منها هذه القوائم و سلامة هذه البيانات تعني إلى حد كبير سلامة هذه القوائم.

1 محمد سمير الصبان، " دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية " مرجع سابق، ص 174.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لعملية المراجعة الخارجية (مراجعة المؤسسة)

المطلب الأول: تقديم الكشوفات المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم الكشوفات المالية للشركة بالنسبة للدورة المحاسبية 2011 و الدورة المحاسبية 2012 كما يلي:

الجدول رقم 03: الميزانية (الأصول) المقفلة في 2012/12/31

الأصل	2012			2011
	مبلغ إجمالي	اهتلاكات و مؤونات	مبلغ صافي	
أصول غير جارية				
فارق بين الاقتناء – الممنوح الايجابي أو السلبي				
تثبيتات معنوية	361577		361577	301314
تثبيتات عينية				
أراض	1080000		1080000	900000
مباني	1258001	273556	984445	820371
تثبيتات عينية أخرى	70964442	33966879	36997563	30831302
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات يجري انجازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية				
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموعة الأصل غير الجاري	**73664021**	**34240435**	**39423586**	**32852988**
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	72250094		72250094	55579448
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	45856979		45856979	36321057
المدينون الآخرون	31045613		31045316	31602115
الضرائب وما شابهها	5621232		5621232	
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة				
الموجودات وما شابهها				
الأموال الموظفة والأصول مالية الجارية الأخرى				
الخزينة	10765728		10765728	9057504
مجموع الأصول الجارية	**165539351**		**165539651**	**13250125**
المجموعة العام للأصول	**239203373**	**34240434**	**204962937**	**165413114**

المصدر: وفقا لوثائق الشركة.[1]

1 وفقا لوثائق شركة رويال مونديال.

الجدول رقم 04: الميزانية (الخصوم) المقفلة في 2012/12/31

الخصوم	2012	2011
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	50000000	50000000
رأس مال غير مستعان به		
علاوات احتياطات – احتياطات مدمجة	1037668	864724
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع)	579132	1452450
رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد	2027839	1734766
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع	**53644640**	**54051941**
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	5640000	4700000
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية	**5640000**	**4700000**
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	29086516	24531961
ضرائب	449640	706370
ديون أخرى	116142140	81422841
خزينة سلبية		
مجموع الخصوم الجارية	**145648297**	**16661173**
مجموع عام للخصوم	**204962937**	**165413114**

المصدر: وفقا لوثائق الشركة.[1]

1 وفقا لوثائق شركة رويال مونديال.

الجدول رقم 05: جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

البيان	2012		2011	
	مدين	دائن	مدين	دائن
المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاك المؤونات خسائر القيمة مخصصات تدني المؤونة				
النتيجة العملياتية		**714976**		**595814**
- المنتوجات المالية - الأعباء المالية				
- النتيجة المالية				
- النتيجة العادية		714976		595814
العناصر غير عادية (المنتوجات) العناصر غير عادية (الأعباء)				
النتيجة غير العادية				
الضرائب الواجبة على النتائج الضرائب المؤجلة على النتائج	135844		113204	
نتيجة السنة المالية		**579132**		**482610**

[1]المصدر: وفقا لوثائق الشركة.

1 وفقا لوثائق شركة رويال مونديال.

الجدول رقم 06: جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

البيان		2012		2011	
		مدين	دائن	مدين	دائن
مبيعات بضاعة					
منتجات مباعة	منتجات مصنعة		12119981		10099984
	خدمات مقدمة				
	مبيعات الأشغال		879600		733000
منتجات ملحقة					
التنزيلات والتخفيضات والمحسومات الممنوحة					
قيمة التنزيلات والتخفيضات والمسموحات			12999581		10832984
الإنتاج المخزن أو المنتقص المخزون					
الإنتاج المثبت					
إعانات الاستغلال					
نواتج الدورة			**10832984**		**12999581**
بضاعة مباعة					
المواد الأولية		10942682		9118902	
التموينات الأخرى		390688		325574	
تغيرات المحزونات			5554756		4628963
مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة					
استهلاكات أخرى		32715		27263	
التخفيضات والتنزيلات والمسموحات المتحصل عليها عن المشتريات					
خدمات خارجية	التقاول العام				
	الإيجارات				
	الصيانة والتصليحات والرعاية				
	أقساط التأمينات	197956		164963	
	العاملون الخارجيون عن المؤسسة				
	أجور الوسطاء والأتعاب	122400		102000	
	إشعار	20292		16910	
	التنقلات والمهمات والاستقبالات				
خدمات أخرى		2002954		1669128	
التنزيلات والتخفيضات والمحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية					
استهلاك الدورة		**8154933**		**6795777**	
استغلال القيمة المضافة			**4844648**		**4037207**
أعباء المستخدمون		3946591		3288826	
ضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة عن الجور		183080		152567	
الفائض الخام للاستغلال			**714976**		**595814**

المصدر: وفقا لوثائق الشركة.[1]

1 وفقا لوثائق شركة رويال مونديال.

المطلب الثاني: انتقاد نظام الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية ركيزة من ركائز الفحص المحاسبي التي أكدها المنهج العلمي لإجراءات مراجعة الحسابات.

فالمراقبة الداخلية[1] هي الإطار العام للإجراءات المتخذة في مجال المراجعة و الإشراف على الأنشطة المختلفة داخل الشركة، و تتضمن الرقابة الداخلية بمفهومها الواسع ناحيتين: الرقابة المحاسبية و الرقابة الإدارية.

فالرقابة المحاسبية: تشمل خطة التنظيم و الوسائل و الإجراءات التي تختص بصفة أساسية بالمحافظة على أصول الشركة و مدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر و السجلات المالية و يتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي و توفير جهاز كفء للقيام بعمليات المراقبة.

في حين الرقابة الإدارية: تشمل خطة التنظيم و الوسائل و الإجراءات المختصة بصفة أساسية بتحقيق أكبر كفاية ممكنة و ضمان تحقيق السياسات الإدارية ، فبما أن العاملين بالشركة يتمتعون بكفاءة و تدريب كاف و ذو جودة فهذا يثبت توفر جهاز كفء للرقابة الداخلية.

فحسب ما سبق عرضه فإن تنفيذ المهام تتم بطريقة مستمرة و ذاتية في شكل حلقة متكاملة، كل موظف يقوم بتنفيذ عمله حسب التقييم الإداري للشركة و المسؤولية المحددة لكل واحد منهم.

- يتميز النظام الداخلي بالبساطة و الوضوح مما يقضي على ارتكاب الأخطاء أو تسهيل عمليات الغش و التلاعب و الاختلاس.
- كما أن النظام يعرف مرونة مما يسهل تعديله في المستقبل بسهولة إلا أنه إذا زاد حجم نشاط الشركة فهذا يتطلب إعادة النظر في النظام المستخدم لأنه سيكشف نقاط ضعف.
- كل موظف يعرف اختصاصه بداخل القسم الإداري.
- وجود مخطط منظم لتوزيع العطل المدفوعة الأجر بين موظفي الشركة مما يسمح بتوزيع العمل عليهم و تفادي التلاعب و الاختلاس.
- وجود رقابة على العمليات بيد المسؤولين بالإدارة بحيث يشرفون على الأعمال القائمة بداخل إدارتهم.
- يحتفظ الرئيس المسؤول باتخاذ القرارات الخاصة بتعديل شيء ما في الإدارة أو في غيرها.
- يشرف رئيس الحسابات على القيود التي تثبت في اليومية و التسويات الحسابية كقيود تصحيح الأخطاء مثلا أو القيود المتعلّقة بتسوية فروقات الجرد.

1 المراجعة و الرقابة المحاسبية لـ د. محمد أحمد خليل – الناشر دار الجامعات المصرية – ص 116.

المبحث الرابع: فحص الحسابات

في هذه المرحلة نقوم بإجراءات تدقيق للدفاتر و العمليات المحاسبية و هي الخطوة الأولى لعملية المراجعة بعد انتهائنا من وضع الخطوات العريضة و المتمثلة في تخطيط و تنظيم عملية المراجعة ، و تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة التنفيذ و التوجيه حيث ننفذ البرنامج المسطر بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

فقد قمنا بإجراء المراجعة اللازمة حيث بدأنا بفحص حسابي تم فحص مستندي ، تهدف الأولى إلى التحقق من خلو المستندات و الدفاتر و السجلات من الأخطاء الارتكابية مع الأخذ في الاعتبار أن بدؤها يتم بعد إقفال عمليات السنة المالية حتى لا يتم إدخال أية تعديلات على الدفاتر بعد تدقيقها ، حيث يتم مراجعة العمليات الحسابية على الفواتير ، التأكد من الحسم ، الخصم إن وجد ، صحة نقل المبالغ من الفاتورة إلى اليوميات المختلفة بالإضافة إلى مراجعة اليومية أفقيًا و عموديًّا ، الترحيل من صفحة إلى أخرى و التوحيد في اليومية العامة و الترحيل إلى دفتر الأستاذ. أما الثانية فتهدف إلى تدقيق العمليات المسجلة بالدفاتر مع المستندات التي تؤيّدها بقصد التأكد من سلامة التصرفات و العمليات التي تمت خلال الفترة ، و يتم فحص جميع المستندات من حيث المبالغ ، التواريخ ، التواقيع ، العمليات الحسابية و السعر المذكور على الفاتورة و مقارنته مع ما قيّد في السّجلات.

إلى جانب هذين الفحصين نلجأ إلى فحص آخر و هو الفحص القياسي الذي هو عبارة عن دراسة النسب بين الحسابات مثلا دراسة نسبة تطور ممتلكات الشركة مقارنة بالسنة الفارطة (الاستثمارات ، الحقوق ، الديون ، الأموال الخاصة... إلخ).

و قد تم فحص حسابات شركة عمومية اقتصادية / شركة بالأسهم قسم بقسم في المطلب الأول في حين المطلب الثاني يشمل التلخيص الإجمالي للمهمة الموكلة إلينا تم إعداده في شكل تقرير نهائي أين تم التصديق على الحسابات الاجتماعية للشركة.

سنرى بالتفصيل ما ذكر فيما يلي:

المطلب الأول: تدقيق الحسابات السنوية

فحصنا للوثائق المحاسبية (قوائم مالية ، دفاتر الأستاذ ، موازين المراجعة، الدفاتر المحاسبية القانونية، اليوميات المساعدة المختلفة، إلخ...) التي وضعت تحت تصرفنا على مستوى كل المصالح (مصلحة المحاسبة، قسم الإدارة والمحاسبة، الخزينة ..... إلخ) سمحت لنا القيام بالإثباتات التي ستظهر من بعد.

في هذا المجال يمكن تسجيل الإثباتات التالية:

1- المخزونات:

- المقارنة بين سنة 2011 و سنة 2012 عطى فرقا، أي أن المبلغ الصافي في ميزانية سنة 2012 يفوق المبلغ الصافي في ميزانية سنة 2011.

2- الأموال الخاصة:

لا يوجد هناك تغيير، أي الأموال الخاصة بالنسبة لسنة 2011 متطابقة مع سنة 2012.

3- الديون:

- ازدادت الديون بالمقارنة مع السنة الماضية.

المطلب الثاني: التقرير النهائي للمهمة

الوادي في ، 10 نوفمبر 2012

إلى سيد رئيس الجمعية العامة العادية

لشركة روايال موندیال

- الوادي -

الموضوع: محافظة الحسابات

سنة مقفلة في 31 / 12 / 2012

تنفيذا لمهمة محافظية الحسابات الموكلة إلينا من قبل الجمعية العامة تطبيقا للأوضاع التشريعية و القانونية للشركات التجارية من جهة ، و تنفيذا للمادة 24 من نظام شركة روايال موندیال و لنا الشرف لتقديم في هذا التقرير أعمال المراجعة التي قمنا بها من 01 / 01 / 2012 إلى غاية 31 / 12 / 2012 تاريخ تصفية المؤسسة.

وضعت مصالح المؤسسة تحت تصرفنا مجمل المستندات اللازمة لتنفيذ الاجتهادات كما اشترطها القرار رقم 103 / SPM / 94 لوزارة المالية.

إن أعمال مراقبة و تفتيش العمليات و الحسابات ، قمنا بها بعين المكان و على المستندات.

و حسب قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة ، قامت الجمعية العامة الاستثنائية باستدعائها يوم 13 سبتمبر 2012 تم لفظ التصفية المسبقة لشركة روايال موندیال و تم تعيين المصفي و تم كذلك إقفال الميزانية في 31 / 12 / 2012 و تمثل ميزانية الافتتاحية لعملية التصفية.

هذه الميزانية تم إعدادها من جهة ، احتراما للمبدأ عدم تغيير الميزانية الافتتاحية و من جهة أخرى ، حسب مبدأ ثبات الطرق المحاسبية المستعملة في السنة المالية الفارطة.

في 31 / 12 / 2012 تم إقفال الميزانية العمومية لشركة روايال موندیال بمبلغ إجمالي صافي 39.549.823 دج للأصول كما للخصوم و يتوازى بنتيجة سلبية قدرها 873.318 دج.

1- المخزونات:

المقارنة بين سنة 2011 و سنة 2012 عطى فرقا، أي أن المبلغ الصافي في ميزانية سنة 2012 يفوق المبلغ الصافي في ميزانية سنة 2011 بمبلغ قدره **16.670.646 دج.**

2- الديون:

ازدادت الديون بالمقارنة مع السنة الماضية بمبلغ قدره **34.719.299 دج.**

فحص تقرير التسيير:

تطبيقا لتقرير المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري، قمنا بفحص تقرير التسيير المحضر من طرف المديرية وموجه للجمعية العامة. كل ما قدم لنا من معلومات متعلقة بالحالة المالية للشركة يعتبر مطابق للحسابات الاجتماعية المقفلة في 2012/09/13.

خطة البحث

الخاتمة العامة

خلاصة:

بالرغم من نزاهة عمليات و وظائف شركة روايال مونديال إلا أنها توجهت نحوى التصفية لأنها لم تشرع عمليا في ممارسة المهامات الموكلة إليها وذلك لعدة أسباب أهمها:

- رفض الوزارة تحويل المؤسسات التابعة لها إلى حافظة شركة روايال مونديال، بحجة أنها تبقى بدون نشاط و منه استلزم إلغاء أحد هاتين الهيئتين و بالتالي تمت تصفية شركة روايال مونديال أحسن من إلغاء وزارة بأكملها، وإجمالا فإن شركة روايال مونديال ظهرت لأسباب اقتصادية (تسيير مادة اقتصادية) وتم إلغاؤها لأسباب سياسية.
- مباشرة بعد انتخابه، قام رئيس الجمهورية بإبداء رأي سلبي حول الشركات العمومية و طلب تصفيتها.
- قلة مداخيل شركة روايال مونديال فهي تتمثل فقط في الإيرادات المالية الناتجة عن استثمار رأس المال في الحسابات الآجلة و بعض حصص رأس مال الشركات التابعة.

خلاصة:

إن محافظ الحسابات يتم تعيينه وفقا للقوانين بالمهنة من خلال توفر المؤهلات اللازمة لذلك للقيام بمهامه في عملية المراجعة بكل حيادية و شفافية و موضوعية في الفحص و التحقق من سير المؤسسات و الشركات التي هي محل المراجعة و يكون ذلك طبعا باحترام المسؤوليات المكلف بها طبقا لأحكام القانون الذي يحدد مسؤوليات محافظ الحسابات.

ليصدر في الأخير تقريره حول القوائم المالية بعد دراسة و فحص مجمل لوثائق و دفاتر المؤسسة أو الشركة استنادا على وسائل التحقيق و كذلك المستخدمة في ذلك.

المبحث الأول: نبذة تعريفية حول محافظ الحسابات

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات[1]

محافظ الحسابات أو المراجع الخارجي، أو المحاسب القانوني، أو مراجع الحسابات، هو شخص مؤهل و مدرب و مستقل و محايد، و مسؤول عن إبداء رأي فني محايد على القوائم المالية لمنشأة العميل و إيضاحاتها المتممة لها. و رغم أنه يحصل على إتعابه من إدارة الشركة الأخرى أن الجمعية العامة للمساهمين هي التي تعينه أو تجدد تعينه، أو تعزله، و تحدد إتعابه،

و ذلك فهو يقدم تقريره لها.

و سواء كان محافظ الحسابات يعمل بمفرده أو من خلال منشأة، أو مكتب محاسبة، فهو يحتفظ بصفته كمهني مؤهل و مدرب و محايد.

و حسب القانون 91-08 بتاريخ 1991/04/24 المتعلق بممارسة مهنة الخبراء المحاسبين

و المحاسبين المعتمدين، و وفق المادة 27 و التي تنص على **" يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤولية مهنة الشهادة بصفة انتظامية حسابات الشركات و الهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى ".**[2]

إن محافظة الحسابات هي رقابة ممارسة من طرف حرفي مؤهل للقيام بعملية الشهادة على انتظامية و مصداقية الحسابات السنوية للشركة، و يسمى هذا الحرفي بمحافظ الحسابات.[3]

و من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن محافظ الحسابات هو شخص مستقل و يعمل تحت مسؤوليته و مهمته مراجعة الحسابات.

و حسب القانون التجاري عرف محافظ الحسابات في المادة 715 مكرر 4 المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25 كما يلي: **" تعين الجمعية العادية للمساهمين سنويا مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على الجداول المصف الوطني و يمثل مهمتهم الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير،في التحقق من الدفاتر و الأوراق المالية للشركة، و في مراقبة انتظام حسابات الشركة و صحتها ".**

1 عبد الوهاب نصر علي،" موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة "،الدار الجامعية 84 شارع غنيم الإبراهيمية،الناشر الدار الجامعية الإسكندرية،2004،ص 14.

2 " الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية " العدد 120، 1991، ص 654، و المتعلقة بالخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب العمومي.

3 فايز دحموش " النظام القانوني لمحافظ الحسابات " رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق جامعة بن عكنون الجزائر، 2001، ص 14.

المطلب الثاني: المؤهلات العلمية و العملية و شروط الالتحاق بالمهنة[1]

- لقد بذلت عدة محاولات من الهيئات العلمية و المهنية في دول العالم لوضع القواعد و المعايير التي تحكم تأهيل مزاولي المهنة علميا و عمليا بما يضمن مستوى متميز من الأداء يقبله مستخدمي القواعد المالية و يمنح لهم الثقة فيما يصدره من أحكام.
- بحسب المادة 03 من القانون 07 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل 1999/03/24 و المتضمن ما يلي:

المادة رقم 3: يمكن أن يسجل كمحافظ حسابات طبقا للشروط المنصوص عليها في إحكام القانون رقم 91-08 أعلاه، الأشخاص الذين تتوفر فيهم المقاييس الآتية:[2]

1- الحائزون على إحدى شهادات التعليم العالي الأتي أو شهادة أخرى معادلة لها:

- ليسانس في العلوم المالية.
- شهادة المدرسة العليا للتجارة (فرع المالية و المحاسبة).
- الجزء الأول أو الثاني من الامتحان الأولي في الخبرة المحاسبية و يجب عليهم زيادة على ذلك:

إما متابعة تدريب مهني كخبير محاسب مدة سنتان يتوج بشهادة نهاية التدريب القانوني و إما إثبات خبرة قدرها عشرة سنوات في الميدان المحاسبي و المالي و متابعة تدريب مدته6أشهر.

2- الحائزون على إحدى شهادات التعليم العالي المذكور أدناه:

- شهادة المدرسة العليا للتجارة (فروع أخرى غير المالية و المحاسبة).
- شهادة المدرسة الوطنية للإدارة (فرع المراجعة و المراقبة و فرع الاقتصاد و المالية).
- ليسانس في العلوم الاقتصادية (علوم مالية النظام القديم).
- ليسانس في التسيير، تخصص مالية، تخصص محاسبة.
- ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة.
- شهادة المدرسة الوطنية العليا للإدارة و التسيير (فرع مراجعة الحسابات).

1 بومعد عبد القادر و الزاير الزهرة، "المراجعة الخارجية و دور محافظ الحسابات" مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008،ص21.

2 " الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "، العدد 32، الموافق ل 01 ماي 1999، ص 5.

- شهادة المعهد الوطني للمالية (فرع الحزينة أو الضرائب).[1]
- شهادة المعهد الاقتصادي و الجمركي و المالي بالجزائر.
- شهادة معهد التمويل و التنمية للمغرب العربي بتونس.
- شهادة معهد التكوين المتواصل في المالية و المحاسبة.

كما يجب أن تكون بحوزتهم إحدى الشهادات المهنية الآتية:

- شهادة تقني سامي في المحاسبة.
- شهادة عليا في الدراسات المحاسبية.
- بكالوريا تقني في المحاسبة.
- شهادة التحكم في المحاسبة.

و إثبات ما يلي: تدريب مهني مدته 2 أشهر.

3- المحاسبون المعتمدون و المسجلون في جدول النقابة الوطنية عند تاريخ المدة الانتقالية المنصوص عليها في القانون 19-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 و الذين نجحوا في امتحانات الاندماج التي تنظمها اللجنة الخاصة في دورة واحدة كل سنة خلال مدة ثلاث سنوات.

4- أعوان المفتشية العامة المالية الحاصلين على رتبة مفتش المالية من الدرجة الثانية أو مفتش عام للمالية على الأقل و المتمتعون بخبرة قدرها 10 سنوات من النشاط ضمن هذه المهنة.

و لممارسة مهنة خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد في المجالات المحددة...إلخ، أن تتوفر الشروط التالية حسب المادة 6 من القانون:

- الجنسية الجزائرية.
- التمتع بكل الحقوق المدنية.
- أن لا يكون المرء قد صدر بشأنه حكم ارتكاب جناية أو جنحة عمديه من شأنها أن تخل بالشرف لاسيما الجنايات و الجنح المنصوص عليها في التشريع المعمول به و المتعلق بالمنع من ممارسة حق التسيير و الإدارة في المجالات المحددة في المادة الأولى أعلاه.
- توفر الشهادات و الإجازات المشروطة قانونا.

1 بومعد عبد القادر و الزاير الزهرة، " المراجعة الخارجية و دور محافظ الحسابات " مذكرة لنيل شهادة ليسانس، مرجع سابق، ص 57.

- التسجيل في جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين حسب الشروط التي ينص عليها هذا القانون. تأدية اليمين المنصوص عليه في المادة أدناه.

المادة: يؤدي الخبراء المحاسبين و محافظوا الحسابات و المحاسبين المعتمدين اليمين في المحكمة المختصة إقليميا بمحل إقامتهم بعد التسجيل في المنظمة الوطنية الخاصة بهم و قبل الشروع في الممارسة بالعبارة التالية:[1]

"أقسم بالله الذي لا إله إلا هو أن أقوم بعملي أحسن قيام و أتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي و أكتم سر المهنة و أسلك في كل الأمور سلوك المحترف الشريف"

تقدم المحكمة شهادة بذلك حسب الشكل القانوني المعتمد، و يترتب على تأديته اليمين سريان مفعول التسجيل في جدول المنظمة.

بالإضافة إلى المؤهلات العلمية لمحافظ الحسابات يجب أن تتوفر فيه بعض الصفات التالية:

1) الأمانة:

على المدقق أن أمينا و نزيها في عمله و أن يعطي هذا العمل حقه الوافي و أن يقوم بالعمل بوحي من ضميره، و يبذل أقصى طاقاته العلمية و الفنية في تنفيذ ما يكلف به من عمل،

و أن يعرض النتائج التي يتوصل إليها بدقة و أمانة دون تخويف أو تمويه، ولا يتضمن تقريره سوى البيانات التي يثق في صحتها و أن يكون دائما لعملائه ناصحا أمينا.

2) المحافظة على أسرار المهنة:

حيث أن مدقق الحسابات موضع ثقة عملائه و يطلع بحكم عمله على دقائق أسرارهم، تقتضي التقاليد المهنية في جميع المهن و ليس في مهنة المحاسبة و التدقيق فقط، بأن يحافظ على الرجل المهني على هذه الأسرار، و أن لا يقوم بإفشائها و استخدامها ضد عملائه، و أن يكون كتوما و موضع ثقة.

3) الصبر و اللباقة في القدرة على التصرف:

تعتبر عملية التدقيق عملية شاقة،تحتاج إلى مبرر و تأتي في دراسة و تحقيق و تحليل عمليات المشروع،و البحث عن الحقيقة،و تستدعي اللباقة في التعامل مع العملاء و موظفي المشروع حتى يكسب ثقتهم و يحصل على تعاونهم،و لأصل أن يبدأ المدقق عمله مفترضا الغش و سوء

1 بومعد عبد القادر و الزاير الزهرة، " المراجعة الخارجية و دور محافظ الحسابات " مذكرة لنيل شهادة ليسانس، مرجع سابق، ص 58-59.

النية و الخطأ في من يراجع عملهم، بل يجب أن يبدأ عمله بروح طيبة مفترضا صحة العمل حتى يثبت له العكس، فالهدف من عملية المراجعة تصحيح الأخطاء.

4) الثقافة و المعرفة:

على المدقق أن يكون متمكنا من علم المحاسبة و تدقيق الحسابات و أن يكون على معرفة بكثير من العلوم الاجتماعية و الإنسانية الوثيقة الصلة بالمحاسبة و التدقيق **مثل:** محاسبة التكاليف و التحليل المالي و أدواته، و كذلك ما تصدره الدولة من قوانين ضريبية، أو القانون التجاري و قانون الشركات، و أن يكون ملما بالأصول العلمية للإدارة و التنظيم و مبادئ الاقتصاد.[1]

المطلب الثالث: مهام محافظ الحسابات[2]

إن مهام محافظ الحسابات متعددة، لكن كلها تجتمع في المصادقة على شرعية و صدق القوائم المالية، و من جملة هذه المهام نورد الآتي:

- فحص حسابات الشركة و التحقق من القيود و الكشف عن الأخطاء.
- التحقق من قيم الأصول و الخصوم.
- يعتبر محافظ الحسابات قد قام بواجبه على أحسن اختيار اختباراته للعمليات المثبتة في الدفاتر على ضوء نظام المراقبة الداخلية المطبق في المنشأة وفقا لبرنامج المراجعة.
- التحقق من أن الميزانية تصور ملخصا حيويا لمراكز الحسابات المتعلقة بالأصول و الخصوم و رصيد حساب الأرباح و الخسائر في تاريخ معين. و واجب محافظ الحسابات هو التحقق من سلامة هذا التصور.
- على محافظ الحسابات أن يتحقق من أن إدارة المنشأة قد طبقت قواعد المحاسبة و من هذه القواعد ما هو متفق عليه كما سبق أن أوضحنا ذلك.
- على محافظ الحسابات أن يراعي سلامة التطبيق للنصوص و القوانين و الأنظمة و العقود و غيرها من الوثائق المتعلقة بالمنشأة و موضوع المراقبة.
- إعلام و تنبيه المسيرين و الجمعية العامة بكل النقائص و المخالفات التي اكتشفها محافظ الحسابات و اطلع عليها و التي من شأنها عرقلة استغلال المؤسسة قصد الحفاظ على استمراريتها.[3]

1 بومعد عبد القادر و الزاير الزهرة، " المراجعة الخارجية و دور محافظ الحسابات " مذكرة لنيل شهادة ليسانس، مرجع سابق، ص 59.

2 محمد سمير الصبان، " دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية "، الدار الجامعية، ص ب 35 الإبراهيمية رمل الإسكندرية، ص 672.

3 الأمر رقم 75- 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل و المتمم سنة 2005.

- **تشكيل رأي حول الصعوبات التي تعترض المؤسسة العمومية:** حيث يقوم محافظ الحسابات بإعلام و تنبيه الجهاز الإداري الذي له الحق في التصرف و التدخل و ذلك استنادا على الثغرات و نقاط الضعف التي يكتشفها و يراها تعرقل استمرارية الاستغلال في المؤسسة.[1]
- **المراقبات الخاصة:** و تتمثل هذه المراقبات في الإطلاع على الأجور المدفوعة للأشخاص الذين يحصلون على أعلى الأجور و مراقبة الأسهم أي ملكية من رأسمال الشركة لصالح مجلس الإدارة و يحدد القانون الأساسي الحد الأدنى من الأسهم التي يحوزها كل قائم بالبادرة.
- **كتابة تقرير:** تنتهي كل مهمة مراجعة بكتابة تقرير يتضمن رأي المراجع النهائي حول شرعية و صدق الحسابات.

1 بومعد عبد القادر و الزاير الزهرة، " المراجعة الخارجية و دور محافظ الحسابات " مذكرة لنيل شهادة ليسانس، مرجع سابق، ص 61.

المبحث الثاني: الإجراءات المالية و القانونية لمحافظ الحسابات

المطلب الأول: أتعاب محافظ الحسابات

يتقاضى محافظ الحسابات أتعابا لقاء قيامه بمهامه القانونية لدى الشركة و تختلف أتعابه بحسب نوع المؤسسة التي تقوم بفحص حساباتها، ففي المؤسسات الفردية و شركات الأشخاص تحدد أتعابه بالاتفاق بينه و بين أصحاب هذه المؤسسة حسب نوع العمل الموكل إليه، أما في شركات المساهمة فتحدد أتعابه من طرف الجمعية العامة للشركة و التي يمكن تفويض مجلس الإدارة للقيام بذلك مع وجوب ذكر الحد الأقصى للأتعاب.

و تحدد أتعاب مراقب الحسابات في ضوء ساعات العمل التي تستغرقها مهمته و درجة صعوبة العملية و مقدار الخبرة و المهارة المطلوبة ومدى مسؤولية المراقب عن نتائجها

و الأصل أن تحديد الأتعاب يتم بين المراقب و الشركة فإذا لم تكن الأتعاب متفق عليها، رفع الأمر إلى المجلس نقابة التجاريين لتقديرها و يصدر المجلس قراره خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب و إلا جاز الالتجاء إلى القضاء عند نهاية هذه المدة ليقدر هذه الأتعاب.[1]

و لابد لمدقق الحسابات أن يأخذ عدد من العناصر عند قبوله للأتعاب.[2]

- تغطي التكاليف المباشرة مثل رواتب المساعدين في عملية التدقيق.
- المصاريف غير المباشرة مثل نصيب عملية التدقيق للعميل من مصاريف المكتب.
- مصاريف التنقل للمدقق و مساعديه لإتمام عملية التدقيق.

و لا ننسى أن تحديد الأتعاب يتم مسبقا قبل البدء بعملية التدقيق و يجب أن تكون الأتعاب عادلة و متنافسة مع الجهد الذي سوف يبذله و مع سمعة المكتب و الخبرة المهنية و كذلك درجة المخاطر التي يمكن التعرض لها.

- هناك عدد من الاعتبارات التي يجب على مدقق الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار عند تحديد الأتعاب:

- الوقت المطلوب لانجاز العمل المطلوب منه.
- عدد الموظفين (المساعدين) الذين سيقومون بمساعدة المدقق و الأجور لحل الأزمة لكل فئة منهم (مدقق مساعد، مدققين مبتدئين).
- العمل المطلوب من المدقق و المهارة اللازمة و إذا كان هناك خدمات إضافية مطلوبة مثل استشارات ضريبية أو أمور إدارية أخرى.

1 قاسم سيد علي، " مراقب الحسابات دراسة قانونية و مقارنة لدور مراقب الحسابات في شركة المساهمة " دار الفكر العربي 1991، ص 78.

2 غسان الفلاح المطارنة، " تدقيق الحسابات المعاصر " ط 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2006، ص 84.

- العمل المطلوب من المدقق و المهارة اللازمة و إذا كان هناك خدمات إضافية مطلوبة مثل استشارات ضريبية أو أمور إدارية أخرى.
- التكاليف المباشرة لعملية التدقيق مثل الأجور و مصاريف التنقل لتدقيق أعمال الفروع.
- سمعة مكتب التدقيق و سنوات الخبرة.
- وقت التدقيق المطلوب في نهاية السنة المالية أو في وقت آخر.
- قدرة العميل على الدفع و مدى أهمية تقرير المدقق له.

إن الأتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات من العميل تختلف وفقا للشكل الذي تأخذه، حيث تأخذ أحد الأشكال التالية:

أ- الأتعاب الثابتة: و هي المبلغ الذي يحدد مسبقا و يكون ثابتا و غير قابل للزيادة في المستقبل.

ب- الأتعاب المتغيرة: و هذه الأتعاب تحدد من قبل المدقق وفقا للوقت الذي سوف تستغرقه عملية التدقيق و الجهد الذي سوف يبذله.

ت- الأتعاب الشرطية: تتوقف هذه الأتعاب على النتائج و المنافع التي سوف تعود على العميل من عملية التدقيق، و من الممكن أن تكون في شكل نسبة مئوية من قيمة المنفعة التي تعود على العميل و لكن هذا النوع من الأتعاب يعتبر مخالف لآداب التدقيق.[1]

كما أشار القانون الجزائري من خلا المادة 99 من قانون رقم 91-03 المؤرخ في 27 أوت 1997 إلى أن أتعاب مراجع الحسابات تحددها الجمعية العامة للمساهمين بالاتفاق مع المراجع و قد أشارت هذه المادة على أنه لا يمكن أن يتلقى مراجع الحسابات أي أجر آخر أو امتياز أي شكل كان.[2]

و بمقتضى القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، لا سيما المادة 16 منه أنه تغير و أصبح كالتالي **" تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات، أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته. لا يمكن محافظ الحسابات أن يتلقى أي أجرة أو امتياز مهما يكن شكله، باستثناء الأتعاب و التعويضات المنفقة في إطار مهمته. و لا يمكن احتساب الأتعاب، في أي حال من الأحوال، على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية ".**

1 غسان الفلاح المطارنة، " تدقيق الحسابات المعاصر "، مرجع سابق، ص 84.

2 الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 656.

المطلب الثاني: حقوق و واجبات محافظ الحسابات[1]

بعد أن تطورت مهنة مراجعة الحسابات من الفحص الشامل للدفاتر و السجلات إلى الفحص الانتقادي المنظم لإبداء الرأي الفني المحايد لنتائج الفحص للحكم على مدى سلامة أداة الإدارة كونه الرقيب و الراعي لحقوق الأطراف المعنية بالمنشأة، لذلك و للقيام بتلك المهمة يجب أن يتمتع محافظ الحسابات ببعض الحقوق التي تمكنه من أداء مهامه على أحسن وجه و يمكن ذكر أهم حقوق محافظ الحسابات على النحو التالي:

- حق الإطلاع على دفاتر المنشاة و سجلاتها و مستنداتها في أي وقت، و يشمل ذلك جميع الدفاتر و السجلات المحاسبية و غير المحاسبية و محاضر جلسات مجلس الإدارة و الهيئة العامة، و في حالة عدم تمكن محافظ الحسابات من ممارسة هذا الحق بسبب قيام المنشاة بوضع العراقيل، فإنه يجب عليه في هذه الحالة رفع تقريره بهذا الأمر إلى مجلس الإدارة و إلى الجمعية العمومية للمساهمين.
- حق طلب الإيضاحات و البيانات من إدارة المنشاة التي تقوم بفحص حساباتها للقيام بمهمته بالشكل المناسب.

و في حالة رفض إدارة المنشاة توفير البيانات و الإيضاحات الضرورية لمحافظ الحسابات فإنه يحق له إبلاغ مجلس الإدارة عن امتناع الموظفين عن توفير هذه البيانات.

- حق الحصول على صورة من الإخطارات المرسلة للمساهمين التي يرسلها مجلس الإدارة للمساهمين لدعوتهم لحضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين.
- حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين للاجتماع في حالة حدوث حالة طارئة بالمنشاة، تهدد مركزها المالي و استقرارها و ذلك كونه وكيلا عن المساهمين للحفاظ على مصالحهم و أموالهم. و ذلك لإحاطتها علما بما يحصل داخل المنشاة من خلل

و مشاكل حتى يخلي مسؤوليته.

- حق احتجازه للأوراق و المستندات للمطالبة بأتعابه و الحصول عليها كاملة و لا يقوم بردها إلى المنشاة حتى يحصل على أتعابه و تكاليف استخراج تلك المستندات.
- حق تحديد وقت الجرد لممتلكات المنشاة و التزاماتها، حتى يتحقق من عدالة تصوير القوائم المالية لواقع المنشاة، و أن يتم هذا الجرد تحت إشرافه أو بحضور من ينوب عنه، و إلا من حقه أن لا يعتمد على كشوف الجرد التي تمت دون أن تكون تحت إشرافه.

1 غسان الفلاح المطارنة، " تدقيق الحسابات المعاصر "، مرجع سابق، ص 90.

- حق الحضور إلى مقر الشركة في أي وقت و زيارة فروع الشركة أو مخازنها

و إجراء جرد مفاجئ للنقدية أو المخزون السلعي، لكن دون المبالغة في استعمال هذا الحق مما يؤدي إلى تعطيل و إرباك العمل داخل المؤسسة.[1]

- أن القانون كما منح محافظ الحسابات حقوق تمكنه من أداء مهامه على أحسن وجه حمله بالمقابل واجبات و التزامات من أجل تحقيق الهدف الأساسي من محافظة الحسابات و المتمثلة في إثبات شرعية و صدق الحسابات و يمكن ذكر أهم واجبات محافظ الحسابات على النحو التالي:[2]

1) إعداد التقرير:

يعتبر إعداد التقرير الواجب الأول من واجبات محافظ الحسابات و يجب أن يقدم هذا التقرير إلى المساهمين و غيرهم من الأطراف ذوي العلاقة، و يجب على محافظ الحسابات أن يتلو تقريره أمام الجمعية العامة للمساهمين و الرد على التساؤلات التي يبديها الحضور في التقرير.

2) حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين:

يجب على محافظ الحسابات حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين، حتى يتمكن من مناقشة تقريره و التأكد من محتوياته، ويقوم محافظ الحسابات بعرض قائمة المركز المالي و الحسابات الختامية لمناقشة و التصديق عليها، و كذلك الموافقة على اقتراح توزيع الأرباح الذي تم من قبل إدارة المنشاة.

3) التدقيق و التحقيق في أصول و خصوم الشركة:

يعتبر هذا الواجب من أهم واجبات محافظ الحسابات، و ذلك كونه مطالبا بإبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية، و مدى تمثيلها لحقيقة وضع المنشاة. و لكي يقوم بإبداء رأيه بعدالة و استقلالية، لابد أن يقوم بالفحص و التحقق من أصول المنشاة و خصومها.

4) مراقبة سير أعمال الشركة و تدقيق حساباتها:

من واجب محافظ الحسابات مراقبة أعمال الشركة و التحقق من مدى انتظام الدفاتر و السجلات و أنه تم مراعاة الأصول المحاسبية عند إعدادها.

5) فحص الأنظمة المالية و الإدارية للشركة:

من واجبات محافظ الحسابات أن يقوم بفحص الأنظمة المالية للشركة محل المراجعة، و النظام الإداري و كذلك نظام الرقابة الداخلية و مدى ملائمته.

1 بومعد عبد القادر و الزاير الزهرة، " المراجعة الخارجية و دور محافظ الحسابات " مذكرة لنيل شهادة ليسانس، مرجع سابق، ص 68.

2 غسان الفلاح المطارنة، " تدقيق الحسابات المعاصر "، مرجع سابق، ص 22.

6) الالتزام بأصول المهنة:
يجب على محافظ الحسابات أن يلتزم بأصول مهنة التدقيق و أن يراعي مصالح العميل.
7) أن يقدم الاقتراحات التي يراها صالحة لحسن سير المؤسسة.[1]
8) اختيار اختباراته للعمليات المثبتة بالدفاتر على ضوء نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة.
9) العمل على إزالة أية شكوك أو استفسارات لديه و تتعلق بالمفردات ذات الأهمية في إبداء الرأي.
10) العمل على إزالة أية شكوك أو استفسارات لديه و تتعلق بالمفردات ذات أهمية في إبداء الرأي.[2]
11) أن يعمل باستمرار على تطوير مجال خبرته المهنية، بجانب العمل على تطوير المعرفة التي لديه و خاصة في مجال اكتشاف الأخطاء و التلاعب.

المطلب الثالث: مسؤوليات محافظ الحسابات

يتعرض محافظ الحسابات عند قيامه بواجبات وظيفته، للمسؤولية المدنية فتصبح ملتزما بتعويض الأضرار التي قد يسببها بخطئه للشركة أو للغير، ما قد يترتب مسؤولية جنائية وذل عندما يقترف بعض الأفعال الإيجابية أو السلبية التي يحرمها القانون، و أخيرا قد يسأل مسؤولية تأديبية عند إخلاله ببعض الواجبات المهنية و هذا ما سنفصل فيه في هذا المطلب.

أ- المسؤولية المدنية:
تعرف المسؤولية المدنية بأنها الالتزام بتعويض الضرر و هو نوعان:[3]
- مسؤولية عقدية تقوم على الإخلال بالتزام عقدي، فالمدين و الدائن في المسؤولية العقدية كانا مرتبطين بعقد قبل تحقق المسؤولية.
- مسؤولية تقصيرية تقوم على الإخلال بالتزام قانوني واحد لا يتغير هو الالتزام بعدم الأضرار بالغير فالمدين قبل أن يتحقق كان أجنبيا عن الدائرة.
و على الرغم من أن التفرقة بين مسؤولية محافظ الحسابات العقدية و مسؤولية التقصيرية قد فقدت الكثير من أهميتها فكل منهما يقوم على خطأ واجب الإثبات ذلك أن التزام محافظ الحسابات يتحصل في بذل عناية معينة هي تلك التي تقتضيها أصول المهنة كما أن واجبات محافظ الحسابات قد حددها المشروع تحديدا آمرا فلا يجوز الاتفاق على تخفيف مسؤوليته أو إعفائه منها.

1 بومعد عبد القادر و الزاير الزهرة، " المراجعة الخارجية و دور محافظ الحسابات " مذكرة لنيل شهادة ليسانس، مرجع سابق، ص 68.
2 محمد سمير الصبان و عبد الوهاب نصر علي، " دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية "، " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة " مرجع سابق، ص 71.
3 قاسم سيد علي، " مراقب الحسابات دراسة قانونية و مقارنة لدور مراقب الحسابات في شركة المساهمة " مرجع سابق، ص 658.

ب- المسؤولية الجنائية:

لما كان محافظ الحسابات هو الرقيب على إدارة الشركة و حارس الشرعية و القانون فيها فإنه قد يرى كثيرا مسؤوليته الجنائية قد انعقدت إلى جانب مسؤوليته المدنية، زد على ذلك أن بعض الأخطاء التي قد يرتكبها محافظ الحسابات تعتبر ماسة بشرف المهنة و اعتبارها مما قد يعرضه للمسؤولية التأديبية.

تعتبر المسؤولية الجنائية مسؤولية شخصية و ذلك نتيجة ارتكاب المراجع لبعض التصرفات الضارة بمصلحة الشركة عن عمد.[1]

ت- المسؤولية التأديبية:

إذا كانت المسؤولية الجنائية تخضع لمبادئ شرعية الجرائم و العقوبات إذ الجريمة و العقوبة إلا بنص قانوني فإن المسؤولية التأديبية لا تتقيد بهذا المبدأ العام لأنها تمتد لتشمل كل عمل يتنافى مع كرامة المهنة دون حاجة إلى نص يحدده.

- و هي المسؤولية الناتجة عن الإخلال بالأمانة و أخلاقيات المهنة و من أمثلة ذلك ما يلي:

✓ إخفاء المراجع حقائق مادية معينة عند المراجعة.
✓ إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر.
✓ الإهمال أو التقاعس في أداء عمله.
✓ إذا أبدي رأيا معينا غير الحقيقة لمنافقة أحد المسؤولين.
✓ إذا لم يتضمن تقريره كل الانحرافات التي شف عنها.

1 بومعد عبد القادر و الزاير الزهرة، " المراجعة الخارجية و دور محافظ الحسابات " مذكرة لنيل شهادة ليسانس، مرجع سابق، ص 69.

المبحث الثالث: تقرير محافظ الحسابات على القوائم المالية

يعتبر تقرير محافظ الحسابات المنتج النهائي لعملية المراجعة و إعداد هذا التقرير يمثل الخطوة الأخيرة في عملية المراجعة فهو لا يعد إلا بعد استكمال محافظ الحسابات لاختباراته الأساسية،

و موافقة العميل على تضمين القوائم المالية التعديلات الضرورية و إعادة التبويب

و الملاحظات اللازمة لتوفير الإفصاح الكافي.

المطلب الأول: ماهية تقرير محافظ الحسابات و أهميته[1]

هنا العديد من الأطراف التي قامت بتعريف تقرير محافظ الحسابات، حيث عرفه البعض بأنه عبارة عن رأي معطى بشكل مهني يمكن الاعتماد عليه، هذا الرأي يشهد أن الحسابات المعنية يمكن الاعتماد عليها و يجب صياغة هذا الرأي باستخدام المصطلحات الشائعة في محيط المهنة.

نجد أن تقرير محافظ الحسابات يمكن أن يعرف على أنه ملخص مكتوب يبدي فيه المراجع رأيه الفني المهني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية و التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات و يوجه التقرير إلى الأطراف ذوي العلاقة لمثل هذه البيانات.

هناك عدد من الأركان أو الشروط التي يجب توافرها في تقرير المراجع أهمها:

1) يجب أن يكون التقرير مكتوبا كونه وثيقة موجهة من المراجع إلى الجمعية العامة للمساهمين.
2) أن يكون التقرير موجها إلى الهيئة العامة للمساهمين، أي إلى جميع المساهمين و ليس إلى فئة معينة منهم، بصفته وكيلا عن هؤلاء جميعا.
3) يجب أن يكون التقرير مؤرخا حيث أن التاريخ يفيد في تحديد مسؤوليته، حتى لا يسأل عن أحداث أو وقائع تقع بعد تاريخ إعداده للتقرير، و تؤثر على المركز المالي للمؤسسة.
4) يجب أن يتضمن تقريره الفترة المالية التي تمثلها القوائم المالية و التي تغطيها المراجعة و التقرير.

صياغة التقرير بعبارات سهلة و واضحة يسهل على القارئ فهمها دون غموض أو احتمال اختلاف المعنى ة التفسير.

1 غسان الفلاح المطارنة، " تدقيق الحسابات المعاصر "، مرجع سابق، ص 113.

أهمية التقرير:

لتقرير محافظ الحسابات أهمية خاصة لكل المتهمة بخدمة مراجعة القوائم المالية للمشروع

و هو المحافظ نفسه، و المتعاملين في سوق المال و إدارة المشروع و المنظمات المهنية

و نقابات العمال و المسؤولين المهتمين بحكومة الشركات.[1]

و تنبع أهمية تقرير المحافظ كونه يعد الوسيلة التي يستطيع أن يعبر عنها عن رأيه حول عدالة البيانات و القوائم المالية، و ذلك يحدد مسؤوليته عن تلك القوائم، أما بالنسبة للمستفيدين من هذا التقرير فتنبع أهميته من كونه الأساس الذي يعتمد فئات مختلفة من المجتمع و ذلك لاتخاذ قراراته و رسم السياسات الحالية و المستقبلية لذلك، و نظرا لأهمية تقرير المراجع فقد اهتمت به الهيئات العلمية للمساهمين و المراجعين و التشريعات التي تتناول مراجعة الحسابات في معظم الدول.

المطلب الثاني: معايير إعداد تقرير محافظ الحسابات

لقد أصدرت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين بالولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أنواع معايير المراجعة التي تعبر عن درجة الجودة المطلوبة من محافظ الحسابات في أدائه لمختلف أعماله، الأول يتعلق بالمعايير العامة (الشخصية)، و الثاني بمعايير الأداء المهني، أما الثالث فيتعلق بمعايير إعداد تقرير محافظ الحسابات و هو الذي سوف نتطرق له في هذا المطلب.

تتضمن معايير إعداد تقرير محافظ الحسابات العناصر التالية:[2]

1) معايير الإشارة لمقياس صدق القوائم المالية:

يتطلب هذا المعيار من محافظ الحسابات أن يشير تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تصويرها و عرضها وفقا للمبادئ الحاسبية المقبولة قبولا عاما، و مهنيا ينظر محافظ الحسابات للمبادئ كمعيار لقياس صدق القوائم المالية، بمعنى أن التزام الإدارة بهذه المبادئ في إعداد و عرض القوائم المالية يضمن صدق هذه القوائم، أي أنها ستكون خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت تحريفات غير معتمدة أي أخطاء، أو تحريفات معتمدة أو غش.

1 عبد الوهاب نصر علي " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة " مرجع سابق، ص 195.

2 محمد سمير الصبان و عبد الوهاب نصر علي، " دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية "، " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة " مرجع سابق، ص 88.

2) معيار الإشارة لظروف عدم الثبات في تطبيق مقاييس صدق القوائم المالية:

و يقتضى هذا المعيار بأن بين مراقب الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما قورنت بالفترات السابقة.

و الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية لازم لإمكان إجراء المقارنات بين القوائم المالية الختامية التي يعدها القوائم للمقارنة بين الفترات المختلفة لثبات المبادئ المحاسبية المستخدمة، و عند تغيير المبادئ المحاسبية فإن ذلك يستلزم من محافظ الحسابات بيان طبيعة هذه التغيرات و أثرها على القوائم المالية، ذلك لأن عدم الثبات يؤدي إلى التدخل بين عناصر الإيرادات و المصروفات للفترات المالية المختلفة مما يؤدي إلى إظهار أسس نتائج مظللة، و من ثم نجد أن التطبيق السليم لمعيار الثبات يستلزم فهما واضحا من محافظ الحسابات للعلاقة بين الثبات و القابلية للمقارنة.

و بصفة عامة تتأثر إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لعدد من السنوات بالتغيرات الناشئة عن:

- التغيير في المبادئ المحاسبية.
- التغيير في بعض الظروف و التي ليس لها صلة بالمحاسبة.
- التغيير في بعض الظروف المحيطة بالمشروع و التي تستلزم إجراء تغيرات محاسبية و لكنها لا تتضمن تغيرات في المبادئ المحاسبية المطبقة.

و النوع الأول فقط من التغيرات هو الذي يؤثر على معيار الثبات.

3) معيار كفاية الإفصاح:[1]

يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي نتيجة النشاط و إلا فيجب أن يشمل تقرير محافظ الحسابات على التوضيحات الملائمة و بالتالي فإن محافظ الحسابات لا يعطي أي إيضاحات إضافية إلا إذا عجزت القوائم المالية عن تقديم الإفصاح الكافي الملائم و من الناحية الأخرى فإن الإفصاح لا يستلزم بالضرورة استخدام التفصيلات الكثيرة، بل إنه يتطلب التركيز على النواحي الجوهرية التي قد تخفيها التفصيلات الكثيرة، يضاف إلى ذلك أن الملاحظات المطوّلة و المعقدة دون مبرر لها تؤدي إلى عدم الإفصاح بدلا من إبراز الوضوح المناسب من القوائم المالية.

فالإفصاح هو الوسيلة التي تربط بين الدقة الفنية و من القوائم المالية ذات البيانات و المعلومات المفيدة.

و لتحديد الإفصاح الكافي و الملائم سوف يرجع محافظ الحسابات إلى مقاييس معينة تشمل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما معايير المحاسبية الوطنية، معايير المحاسبة الدولية، و اللوائح الملزمة.

1 محمد سمير الصبان و عبد الوهاب نصر علي، " دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية "، " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة " مرجع سابق، ص 93.

و من الصعوبات التي تواجه محافظ الحسابات عند تحديد مستوى الإفصاح المطلوب تعدد المصطلحات التي تستخدم في هذا المجال لتصنيف مستويات الإفصاح.

و من بين هذه المصطلحات الإفصاح الكامل و الإفصاح العادل، و الإفصاح الكافي،
و نجد أن الإفصاح الكافي هو الأفضل حيث يمثل الحد الأدنى لما يكن قبوله.

4) معايير وحدة الرأي:[1]

يتطلب هذا المعيار من محافظة الحسابات أن يتضمن تقريره إما إبداء رأي فني محايد على القوائم المالية ككل، أو تأكيد بأن لن يستطيع إبداء مثل هذا الرأي، و أثر ذلك.
و في حالة عدم إبداء الرأي يجب عليه أن يوضح أسباب ذلك.
و في جميع الأحوال طالما ارتبط اسم محافظ الحسابات بالقوائم المالية فيجب أن يحتوي التقرير على:

أ) إشارة قاطعة لطبيعة عمل محافظ الحسابات إن وجد هذا العمل.
ب) درجة المسؤولية التي يتحملها محافظ الحسابات.

و مهنيا ينظر محافظ الحسابات لهذا المعيار على أنه إلزام له بالاستجابة لشروط التكليف و قبول هذا التكليف.
فهو مطالب بإبداء الرأي أو توضيح أسباب عدم إبداء الرأي إن حدث، و أن رأيه الفني سيكون على القوائم المالية ككل، هي قائمة المركز المالي، و قائمة الدخل،
و قائمة التدفقات النقدية، و ليس على أي منها أو بعضها فقط.
و مما سبق عرضه يتضح أن هذه المعايير تحدد الخطوط العريضة التي يسترشد بها محافظ الحسابات عند إعداده للتقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية الختامية، حيث أنها تعتمد إلى درجة كبيرة عند تطبيقها على التقدير (الحكم) الشخصي.
و من ثم فإن مدى سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات التي يكتسبها من مزاولته للمهنة.

27 محمد سمير الصبان و عبد الوهاب نصر علي، " دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية "، " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة " مرجع سابق، ص 97.

المطلب الثالث: بدائل تقرير الحسابات عن القوائم المالية[1]

يرفع مراقب الحسابات سنويا تقريرا عاما إلى الجمعية العمومية العادية للمساهمين ما بذله من عناية في فحص دفاتر الشركة و مراجعة حساباتها و ميزانياتها و تحقيق موجداتها و التزاماتها و يثبت فيه ما توصل إليه من نتائج ، و سيكون أمام محافظ الحسابات خمس بدائل للتقرير هي:

1) التقرير برأي غير متحفظ.
2) التقرير برأي غير متحفظ مع لفت الانتباه.
3) التقرير برأي متحفظ.
4) التقرير برأي معاكس.
5) التقرير مع الامتناع عن إبداء الرأي.

و ذلك على النحو التالي:

❖ **التقرير برأي غير متحفظ:**

يعد مراقب الحسابات تقريرا غير متحفظ إذا تحققت خمس شروط مجتمعة هي:

1) إذا اشتملت القوائم المالية على كافة القوائم المالية للمشروع و هي: قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، و قائمة الأرباح المحجوزة ، إذا كان هناك إلزام بإعدادها و نشرها.
2) إذا استوفى المعايير العامة الثلاثة للمراجعة المتعارف عليها في كل جوانب التكليف ، أي كان مؤهلا و مدربا ، و كان مستقلا و محايدا ، و بذل على العناية المهنية الكافية.
3) إذا استطاع جمع الأدلة الكافية و الملائمة ، و يرى أنه أدى التكليف في ظل التزام كامل بمعايير العمل الميداني الثلاث.
4) إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها وفقا لمعايير المحاسبة الوطنية و القوانين و التعليمات السارية.
5) و لا توجد ظروف تستدعي إضافة فقرة توضيحية للتقرير ، أو تعديل لغته.

و يحمل هذا الرأي في ثناياه إشارة إلى أن أي تغيرات في المبادئ المحاسبية أو طرق تطبيقها ، و الآثار المترتبة عليها قد تم تحديدها بدقة و الإفصاح عنها بالقوائم المالية.

1 محمد سمير الصبان و عبد الوهاب نصر علي، " دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية "، " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة " مرجع سابق، ص 396.

❖ **التقرير برأي غير متحفظ مع فقرة لفت الانتباه أو تغير لغة التقرير:**

هناك حالات يرى فيها محافظ الحسابات ضرورة تعديل تقريره بإضافة فقرة للتوجيه ، أو لفت انتباه القارئ ، لأمر معين يؤثر على القوائم المالية ، ورد تفصيلا ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة ، و نظرا لأن إضافة هذه الفقرة لا يؤثر على رأيه فيتم إضافتها بعد فقرة الرأي ، كما أن هناك حالات أخرى يعدل فيها محافظ الحسابات رأيه و لا تتطلب إضافة فقرة للفت الانتباه ، لكن تحتاج إلى تعديل لغة التقرير غير المتحفظ فقط.

- **حالات إضافة فقرة لفت الانتباه لأمور تؤثر على القوائم المالية:**[1]

تتضمن حالات إضافة فقرة لفت انتباه القارئ مع الإبقاء على التقرير غير المتحفظ كلا من:
مشكلة الاستمرارية ، عدم التأكد ، عدم الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية ،
و تأكيد محافظة الحسابات على أمور لا تؤثر على القوائم المالية.

- **حالة مشكلة الاستمرارية:**

من العوامل التي تدعو محافظ الحسابات للشك في استمرار المشروع لفترة معقولة ما يلي:

- وجود خسائر تشغيلية متكررة و جوهرية.
- وجود مشاكل خاصة برأس مال العامل.
- تزايد التزامات المشروع لكبار عملائه أو مواجهة كوارث طبيعية.
- تراكم القضايا و الدعاوي القضائية على المشروع مما يهدد قدرته على العمل.

- **حالة عدم التأكد:**

يجب أن يدرس محافظ الحسابات الحاجة إلى تعديل تقريره بإضافة فقرة لفت الانتباه إذ كان هناك عدم تأكد مؤثر بخلاف مشكلة الاستمرار و الذي يعتمد في معالجته على أحداث مستقبلية قد تؤثر جوهريا على القوائم المالية و عدم التأكد هو أمر تعتمد نتائجه على تصرفات أو أحداث مستقبلية لا يمكن للمنشأة التحكم فيها ،و لكنها قد تؤثر جوهريا على القوائم المالية.

- **حالة عدم الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية:**

إذا قامت إدارة المشروع بتغيير المبادئ المحاسبية أو طرق تطبيق هذه المبادئ ،
يجب عليها الإفصاح عن طبيعة أو أثر التغيير.
و إذا رأى محافظ الحسابات أن التغيير كان جوهريا ،فيجب عليه تعديل تقريره بإضافة فقرة للفت الانتباه ،تالية لفقرة الرأي يناقش فيها طبيعة التغيير ،و يلفت انتباه القارئ إلى الإيضاح الذي يناقش هذا التغيير.

1 محمد سمير الصبان و عبد الوهاب نصر علي، " دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية "، " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة " مرجع سابق، ص 397.

- **حالة إضافة فقرة لفت الانتباه لأمور لا تؤثر على القوائم المالية:**

بالإضافة إلى استخدام فقرة لفت الانتباه بالنسبة لأمور تؤثر على القوائم المالية،كما سبق ،فإن محافظ الحسابات قد يستخدم أيضا في تقريره فقرة أخرى،بعد فقرة الرأي للتقرير عن أمور أخرى لا تؤثر على القوائم المالية.

❖ **التقرير برأي متحفظ:**[1]

في حالات معينة قد لا يكون محافظ الحسابات قادرا على إبداء رأي غير متحفظ
و في مثل هذه الحالات يكون محافظ الحسابات مقتنعا أن القوائم المالية ككل صادقة ما عدا أثر هذه الحالات و الظروف عليها و هذه الحالات عبارة عن ظروف يرى محافظ الحسابات أن لها تأثيرا جوهريا على القوائم المالية في الحاضر و المستقبل ومن أهم هذه الحالات:
أ) عندما توجد قيود على نطاق عمله لا تستدعي من وجهة نظره الامتناع عن إبداء الرأي.
ب) عندما يوجد خلاف مع إدارة حول إمكانية قبول السياسات المحاسبية التي اتبعتها أو طرق تطبيقها ،أو كفاية الإفصاح عن القوائم المالية.

❖ **التقرير برأي معاكس:**

يبدي محافظ الحسابات رأيا عكسيا فقط إذا اعتقد أن القوائم المالية محرفة أو مظللة كليا، بمعنى أنها لا تعبر بوضوح عن المركز المالي للمشروع و نتائجه و أعماله و تدفقاته النقدية، و يبدي مراقب الحسابات رأيا عكسيا في الحالات التالية:

- إذا كان الخلاف بينه و بين الإدارة بشأن السياسات المحاسبية المختارة، أو طرق تطبيقها، أو مدى كفاية الإفصاح، كبيرا و مؤثرا على القوائم المالية بحيث يرى أن الرأي المحتفظ غير مناسب.
- إذا خلص من مراجعته للقوائم المالية إلى أن هذه القوائم مظللة، لأن التحريف فيها كان جوهريا.

❖ **التقرير مع الامتناع عن إبداء الرأي:**[2]

يمتنع محافظ الحسابات عن إبداء الرأي إذا لم يقم بأعمال المراجعة بدرجة كافية من حيث النطاق بما يمكنه من تكوين، أو إصدار رأي فني محايد عن القوائم المالية، و يمتنع محافظ الحسابات عن إبداء الرأي في الحالات التالية:

- إذا فرضت الإدارة قيودا على نطاق عملهم كأن تشترط عليه عدم أداء إجراءات معينة يراها ضرورية.
- إذا فقد محافظ الحسابات استقلاله في علاقة مع الشركة (العميل).
- إذا رأى حسب حكمه المهني، أنه غير قادر على تقييم فرض استمرارية المشروع.

1 محمد سمير الصبان و عبد الوهاب نصر علي، " دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية "، " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة " مرجع سابق، ص 398.

2 محمد سمير الصبان و عبد الوهاب نصر علي، " دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية "، " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة " مرجع سابق، ص 398.

المصطلحات الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية:

IAS/IFRS: International Accounting Standard/ International Financial Reporting Standard.

FASB: Financial Accounting Standard Board.

USGAAP: General Accounting Accepts Principles.

IFAC: International Federation of Accountants.

الفهرس